

**تقرير فحص محدود للقوائم المالية المجمعّة الدورية
للبنك المصري لتنمية الصادرات في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦**

إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة
البنك المصري لتنمية الصادرات
(شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعّة المرفقة للبنك المصري لتنمية الصادرات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعّة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ وكذا القوائم المجمعّة للدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة، وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى، والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية المجمعّة الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفي ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعّة الدورية وتنحصر مسؤوليتنا في ابداء استنتاج على هذه القوائم المالية المجمعّة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

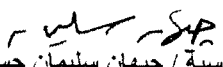
قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصوره أساسية من أشخاص مسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقبل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها من خلال عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعّة الدورية.

الاستنتاج

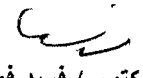
وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد إن القوائم المالية المجمعّة الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للبنك المصري لتنمية الصادرات في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعّة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفي ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعّة الدورية.

فقرة لفت الانتباه

" ومع عدم اعتبار ذلك تحفظاً، وطبقاً لما هو وارد تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣٦) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، فقد صدر قرار البنك المركزي المصري بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٦ بشأن تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري، وبناءاً عليه فيما لو تم تطبيق أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لقرار البنك المركزي المصري فقد تختلف قيم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في الفترة اللاحقة جوهرياً عن القيمة المثبتة في القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦، وأيضا تأثر قائمة الدخل في الفترات اللاحقة بنتائج تقييم مراكز العملات القائمة في تاريخ المركز المالي للفترات اللاحقة.


محاسبة / جيهان سليمان حسن
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
مدير عام
الجهاز المركزي للمحاسبات

مراقب الحسابات


دكتور / فريد فوزي
س.م.م ١٠١٩٧
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٣٠)

القاهرة في ٦ ديسمبر ٢٠١٦

البنك المصري لتنمية الصادرات

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي المجمعة الدورية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	إيضاح
جنيه مصري	جنيه مصري	رقم
١,٣٧٠,٩٤٩,٤٥٥	٩٢٨,٧٣٢,٢٩٣ (١٢)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٥,٢٧٤,٤٨٤,٠٤٢	٣,٩٢٧,٤٠٤,٣٠٦ (١٣)	أرصدة لدى البنوك
٣,٦٨٦,٩٢١,٧٢٣	٤,٢٢٥,٣٢١,١٣٨ (١٤)	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
٥١,٩٧٤,٦٦٣	٥٠,٦٠٠,٨٦٨ (١٥)	أصول مالية بغرض المتاجرة
٩,٥٧٥,٠٣٨,٨٠٠	٩,٣٥٢,٧٥٩,٩٣١ (١٦)	أقروض وتسهيلات للعملاء
١٥٤,٩٥٣,٧٤٢	٧٩,٧٩٢,٥٨٣ (١٧)	مشتقات مالية
		<u>استثمارات مالية:</u>
		- متاحة للبيع
٤,١٥٦,٩٢٩,٥٦٥	٣,٨٥٥,٦٦٧,١٠٧ (١٨)	- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٨٦٧,٩٦٤,٨٦٨	١,٧٥٢,٤٨٨,٧٠٣ (١٨)	استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة
٦,٨٧٥,٠٠٠	٦,٨٧٥,٠٠٠ (١٩)	أصول غير منموسة
٢,٤١٤,٦٢٦	٢,٤٨٦,٣٥٦ (٢٠)	أصول أخرى
٥٥٤,٢٩٩,١٦٧	٦٢٨,٧٤٣,١٠٧ (٢١)	أصول ثابتة
٤٠٦,١٧٦,٣٦٦	٤٠١,٣٢٩,٥٦٣ (٢٢)	استثمارات عقارية
٣٠٥,٣٢٧,٠٥٠	٣٠٥,٢٣٢,٢٣٣ (٢٣)	أصول ضريبية مؤجلة
١٢,١١٢,٩١٥	١٢,١١٢,٩١٥ (٢٤)	
<u>٢٦,٤٢٦,٤٢١,٩٨١</u>	<u>٢٥,٥٢٩,٠٤٢,٨٠٣</u>	إجمالي الأصول

الإلتزامات وحقوق الملكية

٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	الإلتزامات
١,٣٠٤,٤٥٨,٣٨٤	١,٩٧٦,٣١٣,٩٩٧ (٢٥)	أرصدة مستحقة للبنوك
٢١,٢٢٨,١٧٦,٠٦٧	١٩,٤١١,٥٤٦,٣٠٠ (٢٦)	ودائع العملاء
١٦١,٦٤١,٥٦٨	٧٩,٩٧٣,١٥١ (١٧)	مشتقات مالية
٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠ (٢٧)	أذونات دين مصدرة
٦٢٩,٩٥٦,٣١٨	٧٤٣,٨٧٧,٦٦٩ (٢٨)	أقروض أخرى
٥٩٠,٧٢٥,٦٥٠	٧١٧,٩١٣,٥٢٢ (٢٩)	الإلتزامات أخرى
٨٠,٣٦٠,٠١٠	٩٢,٠٣٠,٢١٣ (٣٠)	مخصصات أخرى
٣١,١٣٧,٥٢٣	٣٢,٦٠٩,٤٤٠ (٣١)	الإلتزامات ضريبية مؤجلة
٧,١٢٧,٣٨٣	٧,١٢٧,٣٨٣ (٣٢)	الإلتزامات مزايا التقاعد
<u>٢٤,٠٨٣,٥٨٢,٩٠٣</u>	<u>٢٣,١١١,٣٩١,٦٧٥</u>	إجمالي الإلتزامات

حقوق الملكية

١,٤٣١,٧٨٤,٠٥٠	١,٤٣٥,٧٤٨,٣٩٠ (٣٣)	رأس المال المصدر والمدفوع
٣٤٥,٦٩٦,٩٠٤	٣٣٥,١٠٢,٨٧٠ (٣٣)	احتياطيات
٤٤٨,١٤٥,٤٣٠	٥٣٨,١٩٨,١١٥	أرباح محتجزة
<u>٢,٢٢٥,٦٢٦,٣٨٣</u>	<u>٢,٣٠٩,٠٤٩,٣٧٥</u>	
١١٧,٢١٢,٦٩٥	١٠٨,٦٠١,٧٥٣	حقوق الأقلية
<u>٢,٣٤٢,٨٣٩,٠٧٨</u>	<u>٢,٤١٧,٦٥١,١٢٨</u>	إجمالي حقوق الملكية
<u>٢٦,٤٢٦,٤٢١,٩٨١</u>	<u>٢٥,٥٢٩,٠٤٢,٨٠٣</u>	إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات من (١) إلى (٣٨) متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها. تقرير الفحص المحدود مرفق.

ميرفت سلطان
رئيس مجلس الإدارة

مراقبا الحسابات
محاسبة / جيهان سليمان حسن
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
مدير عام
الجهاز المركزي للمحاسبات

محمد إبراهيم الخديدي
رئيس مجموعة العمليات المصرفية والإدارية

دكتور / فريد فوزي

س.م.م ١٠١٩٧
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٣٠)

البنك المصري لتنمية الصادرات
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المجمعة الدورية

عن الفترة المالية من ١ يوليو ٢٠١٦ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

<u>٣٠ سبتمبر ٢٠١٥</u>	<u>٣٠ سبتمبر ٢٠١٦</u>	<u>إيضاح</u>	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>رقم</u>	
٤٧٩,٢١٢,٦٠٩	٦١٨,٨٧١,٦٠١	(٥)	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٢٧٧,٨٤٠,٥٧٥)	(٣٧٨,٩٩٨,٧٤٣)	(٥)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
<u>٢٠١,٣٧٢,٠٣٤</u>	<u>٢٣٩,٨٧٢,٨٥٨</u>		صافي الدخل من العائد
٥٣,٢٦٢,٧٣٠	٤٨,٤٨٣,٣٣٥	(٦)	إيرادات الأتعاب والعمولات
(٣,٢٠٣,٣٤٧)	(٢,٤٤١,١١٥)	(٦)	مصروفات الأتعاب والعمولات
<u>٥٠,٠٥٩,٣٨٣</u>	<u>٤٦,٠٤٢,٢١٩</u>		صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
١٤٩,٣٦٣	٥٢,٦٣٦	(٧)	توزيعات الأرباح
٥,٥٢١,١٦٦	٥,٦٩٠,٤٣١	(٨)	صافي دخل المتاجرة
١,٧٩٣,٥١٩	١,١١٩,٠٧١	(١٨)	أرباح (خسائر) إستثمارات مالية
(١٠,١٨١,٩٦٦)	(٣٦,٠٠٦,٧١٨)	(٩)	(عبء) رد الإضمحلال عن خسائر الائتمان
(٨٣,٧٩٣,٢٦٢)	(٨٧,٧٦٨,٥٤٨)	(١٠)	مصروفات إدارية
٢,٨٣٧,١٧٦	(٤,٢٩٩,٢٧٦)	(١١)	إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى
<u>١٦٧,٧٥٧,٤١٣</u>	<u>١٦٤,٧٠٢,٦٧٥</u>		صافي الربح قبل الضرائب
(٤٧,٧٤٧,٧٦٩)	(٤٤,٢٣٦,٠٩٣)		ضريبة الدخل
(١٧,٩٦٨)	(٥٨,٥٩٧)		الضرائب المؤجلة
<u>١١٩,٩٩١,٦٧٥</u>	<u>١٢٠,٤٠٧,٩٨٥</u>		صافي أرباح الفترة
			يتمثل في:
١١٦,٦٣٦,٥٤٩	١١٦,٤٨٩,٩٥٠		نصيب المساهمين في البنك
٣,٣٥٥,١٢٦	٣,٩١٨,٠٣٥		نصيب الأقلية
<u>١١٩,٩٩١,٦٧٥</u>	<u>١٢٠,٤٠٧,٩٨٥</u>		

تعتبر الإيضاحات من (١) الى (٣٨) متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.
تقرير الفحص المحدود مرفق .

محمد إبراهيم الحديدي

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية والإدارية

البنك المصري لتنمية الصادرات
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية المجمعة الدورية

عن الفترة المالية من ١ يوليو ٢٠١٦ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

٣٠ سبتمبر ٢٠١٥	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	إيضاح رقم	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
١٦٧.٧٥٧.٤١٣	١٦٤.٧٠٢.٦٧٥		صافي الأرباح قبل الضرائب
			تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٧.٩٦٥.٩٧٩	٧.٤٨٤.٥٤١	(٢٢)	إهلاك أصول ثابتة
٢٠١.٣٩٧	٤٨٠.٨٩٥	(٢٠)	إهلاك أصول غير ملموسة
٩٤.٨١٧	٩٤.٨١٧	(٢٣)	إهلاك استثمارات عقارية
١٠٠.١٨١.٩٦٦	٣٦٠.٠٦٧.٧١٨	(٩)	عبء (رد) الأضرار عن خسر الائتمان
.	١٤٢.٨٧٧	(١٨)	اضمحلال استثمارات مالية متاحة للبيع
٣.١١٣.٢٨٥	١٢٠.٠٩.٣٦٣	(٣٠)	عبء (رد) المخصصات الأخرى
(١٤٩.٣٦٣)	(٥٢.٦٣٦)	(٧)	توزيعات الأرباح
(١.٢٥١.٢٨٨)	.	(١١)	أرباح رأسمالية
(١.٩٤٩.٢١١)	(٥٨٨.٥٧٩)	(٨)	فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة
(٢٩٢.٥٩٨)	٢.٨٥٠	(١٨)	فروق تقييم استثمارات متاحة لتبين بالعملة الأجنبية
(٤٠٠.٠٠٠)	.	(١٨)	فروق تقييم استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق بالعملة الأجنبية
٩٠.٨٥١	(٥.٥٤٥)	(٣٠)	فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات بالعملة الأجنبية (بخلاف مخصص القروض)
١٨٥.٣٦٣.٢٤٩	٢٢٠.٢٧٧.٩٧٦		أرباح التشغيل قبل التغييرات في الأصول والالتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل
			صافي النقص (الزيادة) في الأصول والالتزامات
(٢٠٦.٤٤٧.٦١٢)	٤٥٨.٤٤٦.٠٤٦		أرصدة لدى البنوك
(٣.١٣٦.٧١٣.٣٩٥)	(٤٧٥.٣٤٠.٣٩٣)		أذون الخزينة وأوراق حكومية أخرى
٢٤.٦١١.٢٨٨	١.٩٦٢.٣٧٥		أصول مالية بغرض المتاجرة
(١٣.١٧٣.٣٩٩)	١٨٦.٧٧٥.٤٥٠		قروض وتسهيلات للسلاء
(٦.٠٨.١٤٦)	(٦.٥٠٧.٢٥٨)		المشتقات المالية (بالصافي)
(٢٩.٥٥٣.٤٤٢)	(٨٢.٢٧٠.٤٩٧)		أصول أخرى
(٣.٩.٣٧٨.١٥٣)	٦٧١.٨٥٥.٦١٤	(٢٥)	أرصدة مستحقة للبنوك
٧٢٤.٨٤٨.١٦٧	(١.٨١٦.٦٢٩.٧٦٧)	(٢٦)	ودائع السلاء
٤٨٠.٨٨.٩١٦	١٧٧.٦٣٢.٥٠٣	(٢٩)	التزامات أخرى
(١٥٧)	.		التزامات ضريبية موجلة
(٤٧.٧٤٧.٧٦٩)	(٤٤.٢٣٦.٠٩٣)		ضرائب الدخل المسددة
(٣.٢٥٦.٢١٤)	(٣٣٣.٦١٥)		مخصصات أخرى
(٢.٨٦٥.٩٦٦.٦٦٦)	(٧.٨٠.٣٦٧.٦٦٠)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(١١.٦٤٥.٠٨٣)	٥.١٨٨.٨١٩		مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز القروض
١.٢٥١.٢٨٨	.	(١١)	أرباح رأسمالية
(٣٦٩.٣٩٧.٠٦٦)	(٨١٩.٤٠٨.٨٥٧)	(١٨)	مدفوعات مشتريات استثمارات مالية متاحة للبيع
٤٧٨.٣٠٥.٢٦٠	١.١٠٠.٣٥٧.٧٠٨	(١٨)	مخصصات من استرداد استثمارات مالية متاحة للبيع
.	(٨٩١.٠٢٢.٥٠٠)	(١٨)	مدفوعات مشتريات استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
٩١.٣٠٦	١٢٣.٤٥٩	(١٨)	مخصصات من استرداد استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
١٤٩.٣٦٣	٥٢.٦٣٦		توزيعات أرباح محصلة
(٠)	(٥٥٢.٦٢٥)	(٢٠)	مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة
٩٨.٧٥٥.٠٦٧	(٦٠٥.٢٦١.٣٥٩)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٩٥.٢٥٤.١٠٩	١١٣.٩٢١.٣٥١	(٢٨)	محصل (مسد) من أدوات دين وقروض أخرى
(١٠٠.٥٢٨.٨٨٢)	(٣٨.٦٠٠.٠٠٠)		توزيعات الأرباح المقفولة
٨٦٢.٥٦٣	٣.٨٠٤.٦٠١		بيع (شراء) أسهم خزينة
٤٧.١٩٩.٢٤٩	٧٩.١٢٥.٩٥٢		صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل
(٢.٧٢.٠٠١٢.٣٥٠)	(١.٢٣٤.٥٠٣.٠٦٧)		صافي (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال الفترة المالية
٤.٧٦٥.٥٢٣.٠٨٧	٥.٤٨٧.٩٧٢.٤٧٥		رصيد النقدية وما في حكمها في أول السنة المالية
٢.٠٤٥.٥١٠.٧٣٧	٤.٢٥٣.٤٦٩.٤٠٨	(٣٤)	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة المالية
			وتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :
١.٢٤٤.٥٢٣.٤٤٠	٩٢٨.٧٣٢.٢٩٣	(١٢)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
١.٨٦٣.٠٥٦.٣٧٤	٣.٩٢٧.٤٠٤.٣٠٦	(١٣)	أرصدة لدى البنوك
٣.٧٤٢.٢٥٢.٩٥٢	٤.٢٢٥.٣٢١.١٣٨	(١٤)	أذون خزينة وأوراق حكومية أخرى
(١.١٥٨.٤٤٨.٩٤٠)	(٨١١.٢٣٩.٣٨٣)	(١٢)	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
(٣.٦٤٥.٨٧٣.٠٨٨)	(٤.٠١٦.٧٤٨.٩٤٥)	(١٤)	أذون خزينة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
٢.٠٤٥.٥١٠.٧٣٧	٤.٢٥٣.٤٦٩.٤٠٨		

معاملات غير نقدية

لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملة بمعاملات غير نقدية تتمثل في المبالغ التي تم الإفصاح عنها في إيضاح رقم (٣٤) تعتبر الإيضاحات من (١) إلى (٣٨) متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

البيانات المصرية لتسمية الصناديق

(تسمية مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة الدورية

عن الفترة المالية من 1 يوليو 2016 حتى 30 سبتمبر 2016

الإجمالي	حقوق الأرباح	حقوق الأرباح مستحقة	احتياطي رأسمالي	احتياطي خاص	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي عم	احتياطي قانوني	احتياطي المخاطر البنكية		رأس المال المدفوع
								حذبة مصرية	حذبة مصرية	
2,211,444,433	118,370,771	328,203,208	4,213,882	30,118,940	12,097,086	14,410,704	41,832,283	11,016,770	1,013,400,193	1,430,921,810
1,989,910,700	3,300,123	116,931,049	-	-	-	-	-	-	-	-
(1,052,882)	(1,052,882)	-	-	-	-	2,116,000	-	-	-	-
3,000,000	882,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-
3,481,716	987,027	-	-	-	-	-	2,494,691	-	-	-
(4,119,051)	(3,197,283)	(39,972,283)	-	-	-	-	-	-	-	-
822,023	-	-	4,113	-	4,113	-	-	-	-	822,023
1,487,327	3,182	-	-	-	8,801,600	-	-	-	-	-
1,489,399,453	3,185,064	4,113,882	4,113,882	30,118,940	12,088,967	11,016,770	41,827,970	11,016,770	1,013,400,193	1,431,748,100
2,211,444,433	118,370,771	328,203,208	4,213,882	30,118,940	12,097,086	14,410,704	41,832,283	11,016,770	1,013,400,193	1,430,921,810
1,989,910,700	3,300,123	116,931,049	-	-	-	-	-	-	-	-
(1,052,882)	(1,052,882)	-	-	-	-	2,116,000	-	-	-	-
3,000,000	882,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-
3,481,716	987,027	-	-	-	-	-	2,494,691	-	-	-
(4,119,051)	(3,197,283)	(39,972,283)	-	-	-	-	-	-	-	-
822,023	-	-	4,113	-	4,113	-	-	-	-	822,023
1,487,327	3,182	-	-	-	8,801,600	-	-	-	-	-
1,489,399,453	3,185,064	4,113,882	4,113,882	30,118,940	12,088,967	11,016,770	41,827,970	11,016,770	1,013,400,193	1,431,748,100

الإجمالي	حقوق الأرباح	حقوق الأرباح مستحقة	احتياطي رأسمالي	احتياطي خاص	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي عم	احتياطي قانوني	احتياطي المخاطر البنكية		رأس المال المدفوع
								حذبة مصرية	حذبة مصرية	
2,211,444,433	118,370,771	328,203,208	4,213,882	30,118,940	12,097,086	14,410,704	41,832,283	11,016,770	1,013,400,193	1,430,921,810
1,989,910,700	3,300,123	116,931,049	-	-	-	-	-	-	-	-
(1,052,882)	(1,052,882)	-	-	-	-	2,116,000	-	-	-	-
3,000,000	882,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-
3,481,716	987,027	-	-	-	-	-	2,494,691	-	-	-
(4,119,051)	(3,197,283)	(39,972,283)	-	-	-	-	-	-	-	-
822,023	-	-	4,113	-	4,113	-	-	-	-	822,023
1,487,327	3,182	-	-	-	8,801,600	-	-	-	-	-
1,489,399,453	3,185,064	4,113,882	4,113,882	30,118,940	12,088,967	11,016,770	41,827,970	11,016,770	1,013,400,193	1,431,748,100
2,211,444,433	118,370,771	328,203,208	4,213,882	30,118,940	12,097,086	14,410,704	41,832,283	11,016,770	1,013,400,193	1,430,921,810
1,989,910,700	3,300,123	116,931,049	-	-	-	-	-	-	-	-
(1,052,882)	(1,052,882)	-	-	-	-	2,116,000	-	-	-	-
3,000,000	882,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-
3,481,716	987,027	-	-	-	-	-	2,494,691	-	-	-
(4,119,051)	(3,197,283)	(39,972,283)	-	-	-	-	-	-	-	-
822,023	-	-	4,113	-	4,113	-	-	-	-	822,023
1,487,327	3,182	-	-	-	8,801,600	-	-	-	-	-
1,489,399,453	3,185,064	4,113,882	4,113,882	30,118,940	12,088,967	11,016,770	41,827,970	11,016,770	1,013,400,193	1,431,748,100

تغير الإيضاحات من (1) إلى (38) متضمنة تهيئة القوائم المالية المجمعة وفقاً لمبدأ

البنك المصري لتنمية الصادرات

(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية

في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

١. معلومات عامة:

تأسس البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية) بتاريخ ٣٠ يولييه ١٩٨٣ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ونظامه الأساسي بجمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة الجيزة ١٠٨ ش محى الدين ابو العز-الدقي ، والبنك مدرج في البورصة المصرية ، ويقوم البنك بتشجيع وتنمية الصادرات المصرية والمعاونة في قيام قطاع تصديري زراعي وصناعي وتجاري وخدمي وتقديم كافة الخدمات المصرفية التي تقوم بها بنوك الاستثمار والأعمال وذلك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية الأخرى وذلك من خلال مركزه الرئيسي وعدد تسعة وعشرون فرعاً . وتبدأ السنة المالية للبنك في الاول من يوليو من كل عام وتنتهي في ٣٠ يونيو من العام التالي.

اعتمد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المجمعة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٦ .

٢. ملخص السياسات المحاسبية:

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة ، وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

تعد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام ٢٠٠٦ وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمتفقة مع المعايير المشار إليها ، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة والأصول والالتزامات الميوية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وجميع عقود المشتقات المالية. وأعد البنك القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعاً كلياً في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي للبنك فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الاضمحلال .

ب - أسس تجميع القوائم المالية

ب/١ - الشركات التابعة:

- الشركات التابعة هي المنشآت التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للمجموعة القدرة على السيطرة على المنشأة الأخرى.
- يتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة بالقوائم المالية المجمعة للبنك وذلك اعتباراً من تاريخ بداية السيطرة وحتى تاريخ توقف البنك عن ممارسة حقوق تلك السيطرة.
- تم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة والمستثمر بها بطريقة غير مباشرة اعتباراً من ٣٠ يونيو ٢٠١٣.
- وفيما يلي بيان بالشركات التابعة والشقيقة والاستثمارات المباشرة وغير مباشرة التي للبنك سيطرة عليها والتي تم تجميعها بالقوائم المالية المجمعة للبنك (الشركة القابضة) في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ :

نسبة المساهمة %	٣٠ يونيو ٢٠١٦ جنيه مصري	نسبة المساهمة %	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ جنيه مصري	
٩٩,٩٩	٣٣٩,٩٨٣,٠٠٠	٩٩,٩٩	٤١٠,٩٧٩,٤٥٠	شركة إيجيبت كابيتال القابضة
٩٩,٩٩	٢٤٩,٩٧٥,٠٠٠	٩٩,٩٩	٢٤٩,٩٧٥,٠٠٠	العالمية القابضة للاستثمارات المالية
٩٩,٩٩	١٣٦,٩٨٦,٣٠٠	٩٩,٩٩	١٣٦,٩٨٦,٣٠٠	شركة بيتا المائيه القابضة
٧٠,٥٥	١٧٦,٣٨٢,٨١١	٧٠,٥٥	١٧٦,٣٨٢,٨١١	الشركة المصرية لضمان الصادرات
٣٩,٥٠	١٥٢,٨٦٥,٠٠٠	٣٩,٥٠	١٥٢,٨٦٥,٠٠٠	المصرى للاستثمارات العقارية
٣٩,٥٠	٨٧,٦٩٠,٠٠٠	٣٩,٥٠	٨٧,٦٩٠,٠٠٠	شركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية
٠,٠١	٦,٧٦٩	٠,٠١	٩,٣٢٤	تنمية السياحة المصرية
٠,٠٥	٢,٥٠٠	٠,٠٥	٢,٥٠٠	إيجيبت كابيتال العقارية
كما تم تجميع شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش (احدى الشركات التابعة لشركة إيجيبت كابيتال القابضة) والتي تمثل استثمار غير مباشر تتوافر فيه شروط السيطرة من قبل مصرفنا.				

ويتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبية عن عمليات اقتناء المجموعة للشركات. ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء. ويتم قياس الأصول المكتناه القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية. وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الأصول بما في ذلك الأصول والالتزامات المحتملة المكتناه القابلة للتحديد على أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لذلك الصافي يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل.

ب/٢ - المعاملات المستبعدة عند تجميع القوائم المالية

عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة ، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة.

ب/٣ - المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة ، ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع إلى حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل ، وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المكتتاه والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة.

ب/٤ - الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي تمتلك المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت. تثبت الاستثمارات في الشركات الشقيقة أولاً بالتكلفة ويتم المحاسبة عنها لاحقاً لتاريخ الاعتراف الأولي بطريقة حقوق الملكية. وتتضمن استثمارات المجموعة في الشركات الشقيقة الشهرة (ناقضاً أي اضمحلال متراكم في القيمة) التي تم تحديدها عند الاقتناء.

ج- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

د- ترجمة العملات الأجنبية

د/١ - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهي عملة التعامل والعرض للبنك .

د/٢ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبيوة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبيوة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.
- حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مؤهلة لـصافي الاستثمار.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية المصنفة استثمارات متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع) .
- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية .

هـ - أذون الخزانة

يتم الاعتراف الأولى بأذون الخزانة بتكلفة إفتانها وتظهر بقائمة المركز المالي بالقيمة الاسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد .

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، واستثمارات مالية متاحة للبيع، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

و/١ الأصول المالية المبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- تشمل هذه المجموعة: أصول مالية بغرض المتاجرة ، والأصول التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير . كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .
- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية :
 - عندما يقتل ذلك تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم معالجة المشتق ذو العلاقة على أنه بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المستهلكة بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة .
 - عند إدارة بعض الاستثمارات، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لاستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس ، يتم عندها تبويب تلك الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- الأدوات المالية ، مثل أدوات الدين المحتفظ بها ، التي تحتوي على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبنوية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل " بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبنوية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر " .

- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سرياتها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية نقلا من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولى كأداة تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

٢/ القروض والمدبوبات

- تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :
- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- الأصول التي يبيعها البنك عنى أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣/ - الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

- تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة كما حددها البنك المركزي المصري.

٤/ - الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

- تمثل الاستثمارات المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة ، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو التصرف أو الأسهم.

ويُتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية:

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- يتم الاعتراف أولاً بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافي دخل المتاجرة.
- يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .
- يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المُستهككة للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفتره التي تحدث فيها ، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته ، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .
- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب التجارية، أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب التجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.
- يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نقلاً من مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق - كل حسب الأحوال - وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق. ويتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :
 ١. في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلي. ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي. وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.
 ٢. في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر. وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .
- إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدره بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر.
- في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترية للأصل في تاريخ التغير في التقدير.

ز - المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد. وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزائنة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزائنة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أذون الخزائنة وأوراق حكومية أخرى.

ح - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

- يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.
- يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة.
- ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أي مما يلي:
 - تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
 - تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُسبب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُسبب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).
 - تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).
- ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة.
- يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية، وكذلك أهداف إدارة الخطر والاستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبنود المغطى.

ح/١ - تغطية القيمة العادلة

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى.
- ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى "صافي الدخل من العائد".
- ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى "صافي دخل المتاجرة".
- ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى "صافي دخل المتاجرة".
- وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبنود المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفتره حتى الاستحقاق. وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أُجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

ح/٢ - تغطية التدفقات النقدية

- يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل "صافي دخل المتاجرة".

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبيد المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتتخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى "صافي دخل المتاجرة". وعندما تستحق أو تباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل.

ح/٣ - تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار مثل تغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية؛ بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند استبعاد العمليتين الأجنبية.

ح/٤ - المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل "صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ط - الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

بالنسبة للأدوات التي تقاس بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة في تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للمقابل المسلم أو المُستلم)، إلا إذا كان الاستدلال على القيمة العادلة للأداة في تاريخ تلك المعاملة يستند إلى أسعار مُعنة للمعاملات في الأسواق أو باستخدام نماذج تقييم. وعندما يدخل البنك في معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة، يتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام نماذج تقييم قد لا تعتمد جميع مدخلاتها على أسعار أو معدلات أسواق مُعنة ولذلك يتم الاعتراف الأولي بتلك الأدوات المالية بالقيمة العادلة التي يتم الحصول عليها من نموذج التقييم والتي قد تختلف عن سعر المعاملة. وفي هذه الحالة لا يتم الاعتراف فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج (تُعرف "أرباح وخسائر اليوم الأول")، بل تدرج الخسائر ضمن الأصول الأخرى والأرباح ضمن الالتزامات الأخرى. ويتحدد توقيت الاعتراف بالربح والخسارة المؤجلة لكل حالة على حدى، وذلك إما باستهلاكها على عمر الأداة المالية المكتتة إذا كانت ذات تاريخ إستحقاق ثابت، أو بأن يؤجل الاعتراف بها بالأرباح أو الخسائر لحين أن تتمكن المنشأة من تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام مدخلات أسواق معلنة، أو عند تسوية المعاملة. وحينما تظهر فيما بعد أسعار معلنة للأداة عندئذ يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف فوراً بقائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة.

ج- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبنوية بغرض المتاجرة أو التي تم توبييها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة ويحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالي قبل الجدولة.

ك - إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وبالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي لأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب

الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.

ل - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في حصصها.

م - اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالي ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالي. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

ن - اضمحلال الأصول المالية

ن/١ - الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر اضمحلال ، عندما يكون هناك دليل موضوعي على اضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر اضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولي على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية ويقوم البنك بتقدير السنة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى اثني عشر شهراً.

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال لكل أصل مالي على حدة إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي:

إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً ، سواء كان هاماً بذاته أم لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر انتمائي مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية . إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع. إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعيب الاضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للتعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. ولأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتوقعة بذلك ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أحياناً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفتره التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة ، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية لطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

ن/٢ - الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوية ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوية متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠ % من تكلفة القيمة الدفترية ، ويُعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر ، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويُعترف بها في قائمة الدخل ، ولا يتم رد اضمحلال القيمة

الذي يُعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوية متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل ، يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل.

س- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجاريه أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاء لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

ع - الأصول غير الملموسة

ع/١ برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية، يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفتره المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاث سنوات.

ع/٢ الأصول غير الملموسة الأخرى

وتتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف برامج الحاسب الآلي في التراخيص و منافع عقود الإيجار إن وجدت وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقع تحققها منها ، وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدره لها ، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ، فلا يتم استهلاكها ، إلا أنه يتم اختبار الاضمحلال في قيمتها سنوياً وتحمل قيمة الاضمحلال (إن وجد) على قائمة الدخل.

ف - الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفتره المالية التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي:

٤٠ سنة	المباني والإتشاءات
٥ سنوات	أعمال تجهيزات وتكيفات
٥٠ سنة	خزائن حديدية
٨ سنوات	آلات تصوير وفاكس
٥ سنوات	سيارات ووسائل نقل
١٠ سنوات	أجهزة كهربائية
٣ سنوات	أجهزة كهربائية (تليفون محمول)
١٠ سنوات	شبكة تليفونات ، طفايات حريق
٣ سنوات	أجهزة وبرامج الحاسب الآلي
١٠ سنوات	أثاث
٤ سنوات	أعمال ديكور

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ص - أصول أخرى

يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبويب ضمن أصول محددة بقائمة المركز المالي ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة ، والمصروفات المقدمة بما في ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الإلتزامات الضريبية) ، والدفعات المسددة مقدماً تحت حساب شراء أصول ثابتة ، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذي لم يتم إستهلاكه بعد ، والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاء لديون (بعد خصم مخصص خسائر الإضمحلال)، والتأمينات والغهد ، والسبائك الذهبية ، والعملات التذكارية ، والحسابات تحت التسوية المدينة ، والأرصدة التي لا يتم تبويبها ضمن أى من الأصول المحددة.

ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة ، وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال في قيمة تلك الأصول عندئذ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافي قيمته البيعية أو القيمة الحالية لتدفقات النقدية المستقبلية المقدره المخصومة بمعدل السوق الحالي لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال في أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل في تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التي كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

ق- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى. وغرض تقدير الاضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ر- الإيجارات

ر/١ الاستئجار

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ر/٢ التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالي وتُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تُمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ش- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي ، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزنة وأوراق حكومية أخرى.

ت- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلاي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام . دون تأثره بمعدل الضرائب الساري . الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

ث - عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لفروض أو حسابات جارية مدينة مُقدم لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين . ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى . ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

خ - مزايا العاملين

خ/١ - التزامات المعاشات

- يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ١ يوليو ٢٠٠٠ وخاضع لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسرى أحكام هذا الصندوق و تعديلاتها على جميع العاملين بالمركز الرئيسي للبنك وفروعه بجمهورية مصر العربية.

ويلتزم البنك بأن يؤدي إلى الصندوق الاشتراكات الشهرية والسنوية طبقاً للائحة الصندوق وتعديلاتها، ولا يوجد على البنك أي التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات. ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدماً ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلى تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدي.

- كما تتمثل مزايا المعاش في حصة البنك في التأمينات الاجتماعية لموظفيه والتي يقوم بسدادها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طبقاً لقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ، ويقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتبات ببند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التي يقدم فيها موظفي البنك خدماتهم . ويتم المحاسبة عن التزامات البنك بسداد مزايا المعاش بإعتبارها نظم اشتراكات محددة وبالتالي فلا ينشأ التزام إضافي على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه.

خ/٢ - التزامات مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة الأخرى - الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن التزام الرعاية الصحية بإعتباره نظم مزايا محددة.

ويتم حساب التزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين سنوياً (التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها) عن طريق خبير اكتواري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة (Projected Unit Credit Method) ، ويتم تحديد القيمة الحالية للالتزام بنظام الرعاية الصحية للمتقاعدين عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها وذلك باستخدام سعر عائد سندات شركات ذات جودة عالية أو سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل استحقاق التزام مزايا المعاش المتعلق بها تقريباً.

ويتم حساب الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات في التقديرات والافتراضات الاكتوارية وتخصم تلك الأرباح (وتضاف الخسائر) على قائمة الدخل اذا لم تزد عن ١٠ ٪ من قيمة أصول اللائحة أو ١٠ ٪ من التزامات المزايا المحددة ، أيهما أعلى ، وفي حالة زيادة الأرباح (الخسائر) عن هذه النسبة يتم خصم (إضافة) الزيادة وذلك في قوائم الدخل على مدار متوسط المتبقي من سنوات العمل.

ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة مباشرة في قائمة الدخل ببند المصروفات الإدارية ، ما لم تكن التغييرات التي أدخلت على لائحة المعاشات مشروطة ببقاء العاملين في الخدمة لفترة زمنية محددة (Vesting period فترة الإستحقاق) وفي هذه الحالة، يتم استهلاك تكاليف الخدمة السابقة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار فترة الاستحقاق.

ذ - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة المالية كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة بينود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع لتضريبية باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ض - الاقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

ظ - رأس المال

ظ/١ - تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية ويصافي المتحصلات بعد الضرائب.

ظ/٢ - توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفترة المالية التي تقرر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون ، ولا يعترف بأى التزام على البنك تجاه العاملين وأعضاء مجلس الإدارة في الأرباح المحتجزة إلا عندما يقرر توزيعها .

ظ/٣ - أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس المال يتم خصم مبلغ الشراء من إجمالي حقوق الملكية، حيث يمثل تكلفة أسهم خزينة وذلك حتى يتم الغاؤها ، وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة الي حقوق الملكية .

غ - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك.

لا - أرقام المقارنة:

يُعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالي.

٣. إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقيود المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ووضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معنومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد ، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسنونة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

أ/١ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

- احتمالات الإخفاق (التأخر) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق
- خطر الإخفاق الافتراضي.

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس

التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة.

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوي كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. على سبيل المثال، بالنسبة للقروض، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر، إن حدث. وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

أدوات الدين وأذون الخزائنة والأذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد آند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

٢/أ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول. ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوي كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوي المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية. ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي، وحدد المخاطر النيومي المتعلقة ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً. يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة. ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

- الرهن العقاري

- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع

- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزنة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بحفظ من الأدوات المالية.

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقبية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإبداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم.

ترتيبات المقاصة الرئيسية

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات. ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالي وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة. ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال لتعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

٣/ سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح أ/١) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري. مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في المركز المالي في نهاية الفترة المالية مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

٣٠ يونيو ٢٠١٦		٣٠ سبتمبر ٢٠١٦		تقييم البنك
مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	
١٢,٤٠%	٧٧,٩٣%	١٢,٠٧%	٧٨,١٢%	ديون جيدة
١٨,٥٧%	١١,٢٧%	١٩,٨٦%	١١,٩٠%	المتابعة العادية
٩,٣٧%	٤,٢٨%	١٣,٦٩%	٣,٩٠%	المتابعة الخاصة
٥٩,٦٥%	٦,٥٢%	٥٤,٣٨%	٦,٠٩%	ديون غير منتظمة
١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	الإجمالي

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.

- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحة امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء اضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة ، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة. ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات. ويتم تكوين مخصص خسائر اضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

أ/٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر اضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة. ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان:

تصنيف البنك المركزي	مدلول التصنيف	نسبة المخصص	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	%١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	%١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	%٢	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	%٢	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	%٣	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	%٢٠	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	%٥٠	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	%١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

أ/ الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في المركز المالي

<u>٣٠ يونيو ٢٠١٦</u>	<u>٣٠ سبتمبر ٢٠١٦</u>	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٣.٦٨٦.٩٢١.٧٢٣	٤.٢٢٥.٣٢١.١٣٨	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
١٠.٤٧٠.٧٥٧.٨٦٢	١٠.٢٦٩.٧٧٠.٤٩٨	قروض وتسهيلات للعملاء قبل خصم المخصص
١٥٤.٩٥٣.٧٤٢	٧٩.٧٩٢.٥٨٣	مشتقات مالية
٤.٤٦٥.٢٣٠.٢٩٣	٥٠.٠٤٨.٦٧٠.٣٢٨	استثمارات مالية: أدوات دين مستحقة ومتاحة للبيع
٥٥٤.٢٩٩.١٦٧	٦٢٨.٧٤٣.١٠٧	أصول أخرى
١٩.٣٣٢.١٦٢.٧٨٧	٢٠.٢٥٢.٢٩٧.٦٥٤	الإجمالي

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج المركز المالي

<u>٣٠ يونيو ٢٠١٦</u>	<u>٣٠ سبتمبر ٢٠١٦</u>	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٧٩٩.١٥٤.٥٣٣	٧٦٤.٣٣١.٣٥٣	خطابات ضمان
٢٢٠.٥٥٧.٣٩٤	٢٥٢.٧٤١.٣٧٦	الاعتمادات المستندية (استيراد)
٩٧.٣٩٤.٩٢٠	١٢٦.٥٠٠.٤٣٠	الاعتمادات المستندية (تصدير مغرزة)
١٨٤.٤٤٤.٥٤٣	٦٨.٣٥٧.٦٨٢	اوراق مقبولة الدفع
(٦.٧١١.٨٧٥)	(١٩٤.٠٣٨)	عقود الصرف الآجلة
١.٢٩٤.٨٣٩.٥١٥	١.٢١١.٧٣٦.٨٠٣	إجمالي

قروض وتسهيلات

فيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية:

٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٩.٤٨٧.٣٥٨.٩٧٥	٩.٢٢٢.٠٧٢.٠٧٦	لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال
٣.١٠٠.٤٩.٥٦١	٤٢٣.٠٤٢.١٦٥	متأخرات ليست محل اضمحلال
٦٨٢.٣٤٩.٣٢٥	٦٢٤.٦٥٦.٢٥٧	محل اضمحلال
١٠.٤٧٠.٧٥٧.٨٦٢	١٠.٢٦٩.٧٧٠.٤٩٨	الإجمالي
(٨٩٥.٧١٩.٠٦٢)	(٩١٧.٥١٣.٨٦٧)	يخصم: مخصص خسائر الاضمحلال
٩.٥٧٥.٠٣٨.٨٠٠	٩.٣٥٢.٢٥٦.٦٣١	الصافي

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

(القيمة بالجنيه المصري)

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦			التقييم
إجمالي القروض	مؤسسات	أفراد	
٨.٠٠١.١٦٨.٤٦٣	٧.٨٤٢.٥٣٧.٧٨٥	١٥٨.٦٣٠.٦٧٨	جيدة
١.٢٢٠.٩٠٣.٦١٣	١.٢٢٠.٩٠٣.٦١٣	٠	المتابعة العادية
٩.٢٢٢.٠٧٢.٠٧٦	٩.٠٦٣.٤٤١.٣٩٨	١٥٨.٦٣٠.٦٧٨	الإجمالي

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء في ٣٠ يونيو ٢٠١٦			التقييم
إجمالي القروض	مؤسسات	أفراد	
٨.٣١٥.٣٢٥.٥٢٥	٨.١٤٦.٥١١.٠٨٦	١٦٨.٨١٤.٤٣٩	جيدة
١.١٧٢.٠٣٣.٤٥٠	١.١٧٢.٠٣٣.٤٥٠	٠	المتابعة العادية
٩.٤٨٧.٣٥٨.٩٧٥	٩.٣١٨.٥٤٤.٥٣٦	١٦٨.٨١٤.٤٣٩	الإجمالي

قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معنومات أخرى تفيد عكس ذلك. ويتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي:
(القيمة بالجنيه المصري)

مؤسسات		
قروض مباشرة		
٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
٥٥,٠٦٧,٩٣٤	٨٣,٧٠٩,٨١٠	متأخرات حتى ٣٠ يوم
٣٦,١٩٧,٦٠٤	٥١,٥١٢,٦٩٤	متأخرات من ٣٠ إلى ٦٠ يوم
٢٠٩,٧٨٤,٠٢٣	٢٨٧,٨١٩,٦٦١	متأخرات من ٦٠ إلى ٩٠ يوما
٣,١٠٠,٤٩,٥٦١	٤٢٣,٠٤٢,١٦٥	الإجمالي

قروض وتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة

قروض وتسهيلات للعملاء

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ ٦٢٤,٦٥٦,٢٥٧ جنيه في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ مقابل مبلغ ٦٨٢,٣٤٩,٣٢٥ جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠١٦، وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة:

(القيمة بالجنيه المصري)

مؤسسات		
٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
٦٨٢,٣٤٩,٣٢٥	٦٢٤,٦٥٦,٢٥٧	قروض محل اضمحلال بصفة منفردة
١٨٠,٥٩٢,٢٥٧	١٤٤,٦٦٣,٨٨٥	القيمة العادلة للضمانات

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية، وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصي للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة. ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة على القروض طويلة الأجل، خاصة قروض تمويل العملاء. وقد بلغت القروض والتسهيلات للعملاء التي تم إعادة التفاوض بشأنها مبلغ ١٣٤,٤٢٤ ألف جنيه في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ مقارنة بمبلغ ١٧٥,٥٠١ ألف جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠١٦.

٦/ أدوات دين واذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين واذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم في آخر الفترة المالية ، بناء على تقييم ستاندرد أند بورز وما يعادله.

القيمة بالآلاف جنيه

٣٠ يونيو ٢٠١٦		٣٠ سبتمبر ٢٠١٦		استثمارات في أوراق مالية
استثمارات في أوراق مالية (أدوات دين)	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	استثمارات في أوراق مالية (أدوات دين)	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	
٣٤.٤٨٣	٠	٢٥.٨٦٢	٠	AAA
٧.٣٠٥	٠	٤.٤٠٤	٠	AA+ إلى AA-
٢٥.٠٠٠	٠	٢٥.٠٠٠	٠	A+ إلى A-
٤.٣٩٨.٤٤٢	٣.٦٨٦.٩٢٢	٤.٩٩٣.٤٠٤	٤.٢٢٥.٣٢١	أقل من A-
٤.٤٦٥.٢٣٠	٣.٦٨٦.٩٢٢	٥.٠٤٨.٦٧٠	٤.٢٢٥.٣٢١	الإجمالي

٧/ تركيز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل باهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر الفترة الحالية عند إعداد هذا الجدول، تم توزيع المخاطر علي القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك:

الإجمالي	جمهورية مصر العربية		
	الإسكندرية والدلتا	القاهرة الكبرى	
٤.٢٢٥.٣٢١.١٣٨	٠	٤.٢٢٥.٣٢١.١٣٨	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
			قروض وتسهيلات للعملاء:
١٥٨.٦٣٠.٦٧٨	٢٣.٤٢٠.٣٣١	١٣٥.٢١٠.٣٤٦	- قروض لأفراد
١٠.١١١.١٣٩.٨٢٠	١.٤١٣.١٣٤.٣٤٨	٨.٦٩٨.٠٠٥.٤٧٢	- قروض مؤسسات
(٣٦.٩٧٧)	٠	(٣٦.٩٧٧)	مخصص خسائر الاضمحلال - أفراد
(٩١٧.٤٧٦.٨٩٠)	(٦٧.٩٩٥.٥٣٨)	(٨٤٩.٤٨١.٣٥٢)	مخصص خسائر الاضمحلال - لمؤسسات
٩.٣٥٢.٢٥٦.٦٣١	١.٣٦٨.٥٥٩.١٤١	٧.٩٨٣.٦٩٧.٤٩٠	صافي محفظة القروض
			استثمارات مالية متاحة للبيع:
٣.٣٦٢.٠٣٣.٨٦٥	٠	٣.٣٦٢.٠٣٣.٨٦٥	- أدوات دين
			استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:
١.٦٨٦.٦٣٦.٤٦٣	٠	١.٦٨٦.٦٣٦.٤٦٣	- أدوات دين
١٨.٦٢٦.٢٤٨.٠٩٨	١.٣٦٨.٥٥٩.١٤١	١٧.٢٥٧.٦٨٨.٩٥٧	الإجمالي

قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية ، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك:

القيمة بالآلاف جنيهه

الإجمالي	أنشطة أخرى	قطاع حكومي	مؤسسات صناعية	مؤسسات مالية	
٤,٢٢٥,٣٢١	٠	٤,٢٢٥,٣٢١	٠	٠	أذون خزينة وأوراق حكومية أخرى
					أصول مالية بغرض المتاجرة:
١٠,٢٦٩,٧٧٠	٢,٤٠٦,١١٨	١,٢٨٠,٣٨٩	٦,٥٦٤,١٩٢	١٩,٠٧١	فروض وتسهيلات للعملاء
٧٩,٧٩٣	٠	٠	٠	٧٩,٧٩٣	مشتقات مالية
					استثمارات مالية:
٥,٠٤٨,٦٧٠	٥٥,٢٦٦	٤,٩٧٤,٥٤٢	٠	١٨,٨٦٢	- أدوات دين
١٩,٦٢٣,٥٥٥	٢,٤٦١,٣٨٥	١,٠٤٨,٠٢٥	٦,٥٦٤,١٩٢	١١٧,٧٢٥	الإجمالي

ب - خطر السوق

يقوم البنك على إتباع منهج يهدف إلى تحقيق التوازن ما بين تعظيم ربحية ودعم سلامة ونمو المركز المالي للبنك في حدود المستوى المقبول للمخاطر. ومن ثم يتم تحديد، ومتابعة، وإدارة مختلف أنواع مخاطر السوق بهدف حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل، بما يحمي مصالح مودعي البنك والمساهمين، مع العمل على تعظيم عائدات المساهمين في إطار معايير البنك المعتمدة بكافة السياسات المرتبطة واتساقاً مع تعليمات البنك المركزي المصري وإرشاداته بشأن متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر وفقاً لمقررات بازل. وتتمثل مخاطر السوق في المخاطر الناتجة عن التقلبات في عوامل السوق التي قد تؤثر سلباً على قيم استثمارات البنك المحتفظ بها سواء بغرض المتاجرة أو لغير أغراض المتاجرة مما ينعكس بدوره على الأرباح والمركز المالي للبنك.

ب/١ أساليب قياس خطر السوق

وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق :

يقوم البنك بإدارة مخاطر السوق الناجمة عن التقلبات في أسعار العائد وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأوراق المالية، والتي تنشأ بشكل أساسي من خلال الاستثمارات المالية، توظيفات موارد البنك، ومعاملات الصرف الأجنبي، وذلك من خلال متابعة وتقييم التغير في الظروف الاقتصادية والسوقية وإحتمالية تأثيرها على مركز البنك المالي وأرباحه، وكذا سيناريوهات توقع اتجاهات الأسعار والعوامل المؤثرة التي تزيد تعرض البنك لمخاطر السوق.

ويطبق البنك الأسلوب المعياري عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق لمحفظه المتاجرة من خلال البناء التراكمي أي حساب المتطلب الرأسمالي لكل نوع من أنواع مخاطر السوق علي حده ثم جمعها للوصول إلي المتطلب الرأسمالي الإجمالي وذلك وفقاً للضوابط الصادرة من البنك المركزي المصري.

كما يقوم البنك بمتابعة وتقييم مخاطر أسعار العائد للمحفظه لغير أغراض المتاجرة من خلال الرقابة على حدود فجوات إعادة التسعير ذات الحساسية للتغير في سعر العائد والمعتمدة من قبل لجنة الأصول والخصوم وكذا احتساب العائد المعرض للمخاطر **Earning at Risk** والتغير في القيمة الاقتصادية **Economic Value** في ضوء ضوابط البنك المركزي المصري الصادرة في هذا الشأن.

- إختبارات الضغوط (Stress Testing)

تعطي إختبارات الضغوط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف غير مواتية بشكل حاد ويتم تصميم إختبارات الضغوط بما يلائم نشاط البنك باستخدام سيناريوهات محددة.

وتتضمن إختبارات الضغوط التي تستخدم في إدارة مخاطر السوق بالبنك، إختبار حساسية سعر العائد ، وتقوم الإدارة العليا بمتابعة نتائج إختبارات الضغوط من خلال لجنة الأصول والخصوم دورياً.

ب/٢ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً.

ب/٣ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة . ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوي الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك ، ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة المخاطر بالبنك.

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها.

د- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، ان الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي ، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توحيد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات البنك المركزي المصري بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإدائها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠ % ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى:

وهي رأس المال الأساسي، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة)، والأرباح المحتجزة والاحتياطات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة و ٤٠% من الأصول غير المنموسة والأصول الضريبية المؤجلة.

الشريحة الثانية:

وهي رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقا لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد أجلها عن ٥ سنوات (مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و ٤٥% من الزيادة بين القيمة العادلة والدفترية لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة. وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي و ألا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠% ميوية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج المركز المالي بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ. وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحنية في ٣٠ سبتمبر، ويُلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦.

وفقا لمقررات بازل II

القيمة بالآلاف جنيه

٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
٢,١٧٠,٥٩٧	٢,١٦٣,٥٧٣	رأس المال
		<u>الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي):</u>
١,٤٤٠,٠٠٠	١,٤٤٠,٠٠٠	رأس المال المصدر ومدفوع
(٨,٢١٦)	(٤,٢٥٢)	أسهم خزينة
٣٠٢,٨٩٨	٣٠٢,٨٩٨	الاحتياطيات
٢٧٧,٣٣٧	٢٧٧,٣٣٧	الارباح المحتجزة
٦١	٦١	حقوق الأقلية
(٧١,٤٣٦)	(٨٠٠,٩٩)	إجمالي الاستيعادات من رأس المال الأساسي
١,٩٤٠,٦٤٤	١,٩٣٥,٩٤٥	اجمالي رأس المال الأساسي
		<u>الشريحة الثانية (رأس المال المساند):</u>
١٠٠,٩٨	١٠٠,٩٨	٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص
٥١,٧١٣	٥١,٧١٣	٤٥% من احتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة
١٧٥,٥٩١	١٧٣,٢٦٦	مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الالتزامات العرضية المنتظمة
(٧,٤٤٩)	(٧,٤٤٩)	إجمالي الاستيعادات من رأس المال المساند
٢٢٩,٩٥٣	٢٢٧,٦٢٨	اجمالي رأس المال المساند
		<u>الاصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر:</u>
١٤٠,٤٧,٩٣٤	١٣,٨٦١,٤٤٤	إجمالي مخاطر الائتمان
٨٤,٣٧٣	١٠٣,٨٨٩	إجمالي مخاطر السوق
١,٢٨٧,٦٢٢	١,٢٨٧,٦٢٢	إجمالي مخاطر التشغيل
١٥,٤١٩,٩٢٩	١٥,٢٥٢,٩٥٥	إجمالي
<u>%١٤,٠٨</u>	<u>%١٤,١٨</u>	معيار كفاية رأس المال (%)

هـ - الرافعة المالية

إن قياس نسبة الرافعة المالية يدعم من قياس معيار كفاية رأس المال المرتبط بالمخاطر بمقياس مكمل بسيط ومباشر لا يتم حسابه وفقاً لأوزان المخاطر ، وتعزى فعاليتها إلى قدرتها على الحد من الضغوط على الجهاز المصرفي ، وتشير نسبة الرافعة المالية الى قياس مدى كفاية الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية مقارنة بإجمالي أصول البنك غير مرجحة بأوزان مخاطر والتي يجب ألا تقل عن ٣% ، ويلخص الجدول التالي مكونات نسبة الرافعة المالية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ .

القيمة بالآلاف جنيه

٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
	الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي):
١.٤٤٠.٠٠٠	رأس المال المصدر ولمدفوع
(٤.٢٥٢)	أسهم خزينة
٣٠٢.٨٩٨	الاحتياطيات
٢٧٧.٣٣٧	الارباح المحتجزة
٦١	حقوق الأقلية
(٨٠٠.٩٩)	إجمالي الاستعدادات من رأس المال الأساسي
١.٩٣٥.٩٤٥	إجمالي الشريحة الأولى
	التعرضات داخل وخارج الميزانية:
٢٥.٥٦٠.٧٥٩	إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية
١.٢٤٣.٥٥٢	إجمالي التعرضات خارج الميزانية
٢٦.٨٠٤.٣١١	إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية
<u>٧,٢٢%</u>	نسبة الرافعة المالية (%)

٤ . التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة:

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل ، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة لتحديد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل.

ب - اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة.

ج - القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها.

د - استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

إذا اخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق، عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع. وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة.

هـ - ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل ويتم محاسبته من خلال المركز الضريبي لكبار الممولين مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

٥. صافي الدخل من العائد:

٣٠ سبتمبر ٢٠١٥	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
		<u>عائد القروض والإيرادات المشابهة من:</u>
٢١٠,١٤٢,٦٤٣	٢٦٨,٤٨٧,٨٣٩	قروض وتسهيلات للعملاء
٩٣,٧٩٧,٥٩٥	٧١,٥٠٢,٤٧١	أذون الخزانة
١٥٣,١٠٥,٧٠١	١٦١,٤٨٧,٩١٦	سندات الخزانة
٢,٩٥٢,٥٦٣	١,٩٢٩,٣٥٤	سندات الشركات
١٦,٤١٦,٢٣٧	١١٣,٨٣١,٠٠٨	ودائع وحسابات جارية وشهادات
٢,٧٩٧,٨٧٠	١,٦٣٣,٠١٤	أخرى
٤٧٩,٢١٢,٦٠٩	٦١٨,٨٧١,٦٠١	الإجمالي
		<u>تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:</u>
		<u>ودائع وحسابات جارية:</u>
(٨,٢١٣,٥٥٧)	(٣٢,٣٥٤,٦٧٠)	للبنوك
(٢٦٦,٥٦٧,٥١٥)	(٣٤١,٠٣١,٥٣٠)	للعلاء
(٣,٠٥٩,٥٠٣)	(٥,٦١٢,٥٤٣)	قروض أخرى
(٢٧٧,٨٤٠,٥٧٥)	(٣٧٨,٩٩٨,٧٤٣)	الإجمالي
٢٠١,٣٧٢,٠٣٤	٢٣٩,٨٧٢,٨٥٨	الصافي

٦. صافي الدخل من الأتعاب والعمولات:

٣٠ سبتمبر ٢٠١٥	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
		<u>إيرادات الأتعاب والعمولات:</u>
٤٩.٦٢٧.٣٧٧	٤٢.٢٩٦.٢٣١	الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان
١٠٦.٣١٠	٧٨.١١٣	أتعاب أعمال الأمانة والحفظ
٣.٥٢٩.٠٤٣	٦.١٠٨.٩٩٢	أتعاب أخرى
٥٣.٢٦٢.٧٣٠	٤٨.٤٨٣.٣٣٥	الإجمالي
		<u>مصروفات الأتعاب والعمولات:</u>
(٣.٢٠٣.٣٤٧)	(٢.٤٤١.١١٥)	أتعاب أخرى مدفوعة
(٣.٢٠٣.٣٤٧)	(٢.٤٤١.١١٥)	الإجمالي
٥٠.٠٥٩.٣٨٣	٤٦.٠٤٢.٢١٩	الصافي

٧. توزيعات أرباح:

٣٠ سبتمبر ٢٠١٥	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٤٩.٣٦٣	٥٢.٦٣٦	استثمارات مالية متاحة للبيع
١٤٩.٣٦٣	٥٢.٦٣٦	الإجمالي

٨. صافي دخل المتاجرة:

٣٠ سبتمبر ٢٠١٥	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٥.٨٦٤.٩٢٤	٥.٧٧٩.٣٧٠	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
(٢.٠٨.٤٠٧)	(٤٥٥.٠٦٥)	(خسائر) أرباح عقود مبادلة عملات
(٢.٣٢٨.٧٥٤)	(٩٥٧.٥٩١)	(خسائر) أرباح تقييم عقود مبادلة عملات
٢٤٤.١٩٣	٧٣٥.١٣٧	أرباح بيع استثمارات مالية بغرض المتاجرة
١.٩٤٩.٢١١	٥٨٨.٥٧٩	أرباح فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة
٥.٥٢١.١٦٦	٥.٦٩٠.٤٣١	الإجمالي

٩. (عبء) رد الإضمحلال عن خسائر الائتمان:

٣٠ سبتمبر ٢٠١٥	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
(١٠٠١٨١٠٩٦٦)	(٣٦٠٠٦٧١٨)	قروض و تسهيلات للعملاء
(١٠٠١٨١٠٩٦٦)	(٣٦٠٠٦٧١٨)	الاجمالي

١٠. مصروفات إدارية:

٣٠ سبتمبر ٢٠١٥	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
(٤٤٠٣٥١٠٠٥٥)	(٤٩٠٤٦٤٠٧٤٤)	أجور ومرتبات
(١٠٨٣٠٠٨٨٧)	(٢٠٠٥٥٠٨٤٢)	تأمينات اجتماعية
(٤٠٤٥٧٠٤١٠)	(٤٠٥٨٤٠٢٨٢)	نظم الاشتراكات المحددة
(٥٠٣١٤٠٦٥٥)	(٦٠٠٥٦٠٣٨٣)	نظم المزايا المحددة
(٨٠٤١٨٠٩٣٠)	(٦٠٧٤١٠١٠٧)	مصروفات العمليات
(٨٦١٠٥٩٩)	(١٠١٤٢٠٣٠٣)	مصروفات الاتصالات
(١٠٥١٨٠٤٥٤)	(١٠٣٤٨٠٣١٨)	مصروفات الاعمال
(٢٩٠٠٥٩٤)	(٦٧٨٠٠٩٣)	مصروفات الادوات الكتابية والمطبوعات
(٦٠٨٨٠٠٩١٠)	(٧٠٧٣٢٠٠٤٣)	مصروفات الخدمات
(٩٠٨٦٨٠٧٦٨)	(٧٠٩٦٥٠٤٣٣)	مصروف اهلاك الاصول
(٨٣٠٧٩٣٠٢٦٢)	(٨٧٠٧٦٨٠٥٤٨)	الاجمالي

١١. إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى:

٣٠ سبتمبر ٢٠١٥	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
(٧.٤٦٢.٤٠٦)	١.٥٥٦.٧٤٤	أرباح (خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملة الأجنبية ذات الطبيعة نقدية بخلاف تلك التي بغرض لمتاجرة أو الميوية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٢.٩٧٧.٤٨١	٤.٠٢٢.٧٥٩	إيرادات تكس وسويفت وبريد ومطبوعات وتصوير
٢٠.٨٠٠	٢٣.٢٠٠	إيرادات خدمات قانونية
(١.٦٤٧.٦٨٤)	(١٢.٠٠٩.٣٦٣)	(عبء) رد مخصصات اخرى
١.٢٥١.٢٨٨	٠	أرباح رأسمالية
٨.٤٥٢.٥٤٠	٢.٥٢٥.٥٨٥	إيرادات متنوعة
(٧٥٤.٨٤٣)	(٤١٨.٢٠٠)	مصروفات متنوعة
٢.٨٣٧.١٧٦	(٤.٢٩٩.٢٧٦)	الاجمالي

١٢. نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي:

٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١.٠١.٢٦٤.٠٢٥	١١٧.٤٩٢.٩١٠	نقدية
١.٢٦٩.٦٨٥.٤٣٠	٨١١.٢٣٩.٣٨٣	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
١.٣٧٠.٩٤٩.٤٥٥	٩٢٨.٧٣٢.٢٩٣	الاجمالي

١٣. أرصدة لدى البنوك:

٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٧٤.٦٧٨.٥٤٣	٢٦٤.٣٦٨.٣٧٢	حسابات جارية
٥٠.٩٩.٨٠٥.٤٩٩	٣.٦٦٣.٠٣٥.٩٣٤	ودائع
٥.٢٧٤.٤٨٤.٠٤٢	٣.٩٢٧.٤٠٤.٣٠٦	الإجمالي
٤.٦٩٤.٣٨٤.٦٦٠	٣.٢٣٢.٥٥٥.٦٦٠	البنك المركزي
٢٨١.٧٥٧.٥٢٧	٣٦١.٩٨٧.٢٢٠	بنوك محلية
٢٩٨.٣٤١.٨٥٦	٣٣٢.٨٦١.٤٢٦	بنوك خارجية
٥.٢٧٤.٤٨٤.٠٤٢	٣.٩٢٧.٤٠٤.٣٠٦	الإجمالي
١٧٤.٦٧٨.٥٤٣	٢٦٤.٣٦٨.٣٧٢	أرصدة بدون عائد
٥٠.٩٩.٨٠٥.٤٩٩	٣.٦٦٣.٠٣٥.٩٣٤	أرصدة ذات عائد ثابت
٥.٢٧٤.٤٨٤.٠٤٢	٣.٩٢٧.٤٠٤.٣٠٦	الإجمالي
٥.٢٧٤.٤٨٤.٠٤٢	٣.٩٢٧.٤٠٤.٣٠٦	أرصدة متداولة
٥.٢٧٤.٤٨٤.٠٤٢	٣.٩٢٧.٤٠٤.٣٠٦	الإجمالي

١٤. أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى:

٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣.٦٨٦.٩٢١.٧٢٣	٤.٢٢٥.٣٢١.١٣٨	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
٣.٦٨٦.٩٢١.٧٢٣	٤.٢٢٥.٣٢١.١٣٨	الإجمالي
		وتتمثل أذون الخزانة في:
١٢٦.٠٦٥.٨٨٧	٢٣٢.٠٣٠.٨٧٢	أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم
١٠٧.٠٧٣.٧١٩	٢٨٠.٩١٧.٣٤٢	أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم
٣.٥٤١.٧٧٤.٩٢٤	٣.٨٤١.٩٩٤.٣٦٧	أذون خزانة استحقاق ٣٦٤ يوم
٣.٧٧٤.٩١٤.٥٢٩	٤.٣٥٤.٩٤٢.٥٨١	الإجمالي
(٨٧.٩٩٢.٨٠٧)	(١٢٩.٦٢١.٤٤٣)	يخصم منه: عوائد لم تستحق بعد
٣.٦٨٦.٩٢١.٧٢٣	٤.٢٢٥.٣٢١.١٣٨	الصافي

١٥. أصول مالية بغرض المتاجرة :

٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
		وثائق صناديق الاستثمار:
٥١,٩٧٤,٦٦٣	٥٠,٦٠٠,٨٦٨	صندوق الاستثمار ذو العائد اليومي التراكمي
٥١,٩٧٤,٦٦٣	٥٠,٦٠٠,٨٦٨	الاجمالي

١٦. قروض وتسهيلات للعملاء :

٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٧٧,٨٨٦,٦٩٦	٨٢,٧٦٤,٣٢٤	أوراق تجارية مضمونة
١٠,٣٨٥,٩٩٥,٢٦٦	١٠,١٨٠,١٣٠,٢٧٤	قروض للعملاء
٦,٨٧٥,٩٠٠	٦,٨٧٥,٩٠٠	مدينو شراء اصول آلت ملكيتها
١٠,٤٧٠,٧٥٧,٨٦٢	١٠,٢٦٩,٧٧٠,٤٩٨	الاجمالي
(٨٩٥,٧١٩,٠٦٢)	(٩١٧,٥١٣,٨٦٧)	بخصم: مخصص خسائر الإضمحلال
٩,٥٧٥,٠٣٨,٨٠٠	٩,٣٥٢,٢٥٦,٦٣١	الصافي

مخصص خسائر الإضمحلال:

(القيمة بالجنيه المصري)

٣٠ يونيو ٢٠١٦			٣٠ سبتمبر ٢٠١٦			
إجمالي	منتظم	غير منتظم	إجمالي	منتظم	غير منتظم	
٧٧٧,٨٩٠,٦٢٦	٢١٤,٥٦٩,٨١٥	٥٦٣,٣٢٠,٨١١	٨٩٥,٧١٩,٠٦٢	٢٥٩,٠٥١,٠١٦	٦٣٦,٦٦٨,٠٤٦	رصيد المخصص في أول السنة المالية
١٤١,٢٨٨,٩٥٧	٠	١٤١,٢٨٨,٩٥٧	٣٦,٠٠٦,٧١٩	٠	٣٦,٠٠٦,٧١٩	المكون خلال الفترة المالية
١,٩٣٦,٤٢٢	١,٩٣٦,٤٢٢	٠	٣,٦٠٤,١٥٦	٣,٦٠٤,١٥٦	٠	متحصلات من فروض سبق إعدامها وتسويتها
٠	٣٠,١٣١,٥٩٥	(٣٠,١٣١,٥٩٥)	٠	٠	٠	إعادة التويب بين المخصصات
١٩٧,٦٥٠	١٩٧,٦٥٠	٠	٠	٠	٠	محول من (الى) مخصصات أخرى
٤٢,٦٧٦,٤٩٠	١٢,٢١٥,٥٣٤	٣٠,٤٦٠,٩٥٦	٥٧٤,١٨٤	٨٨,٥٨٠	٤٨٥,٦٠٤	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية
(٦٨,٢٧١,٠٨٣)	٠	(٦٨,٢٧١,٠٨٣)	(١٨,٣٩٠,٢٥٤)	٠	(١٨,٣٩٠,٢٥٤)	المستخدم من المخصص
٨٩٥,٧١٩,٠٦٢	٢٥٩,٠٥١,٠١٦	٦٣٦,٦٦٨,٠٤٦	٩١٧,٥١٣,٨٦٧	٢٦٢,٧٤٣,٧٥٢	٦٥٤,٧٧٠,١١٥	رصيد المخصص في آخر الفترة المالية

١٧. المشتقات المالية:

يتمثل رصيد المشتقات المالية المبينة في المركز المالي المجموع في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ والبالغة ٧٩٧٩٣ ألف جنيه مصري في عملية تبادل عملات مقابل ٧٩٩٧٣ ألف جنيه مصري في جانب الالتزامات، وذلك لأغراض تغطية مركز توازن العملات بالبنك.

١٨. استثمارات مالية

٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
		استثمارات مالية متاحة للبيع:
		أدوات دين - بالقيمة العادلة:
٣.٦٦٣.١١٧.٦٦٥	٣.٣٦٢.٠٣٣.٨٦٥	مدرجة في السوق
		أدوات حقوق ملكية - بالقيمة العادلة:
١٢.٩٨٠.٦١٨	١٢.٧٢٥.١٥٦	مدرجة في السوق
٤٨٠.٨٣١.٢٨١	٤٨٠.٩٠٨.٠٨٦	غير مدرجة في السوق
٤.١٥٦.٩٢٩.٥٦٥	٣.٨٥٥.٦٦٧.١٠٧	إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع (١)
		استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:
		أدوات دين - بالتكلفة المستهلكة:
٧٨٤.٥٥٢.٦٢٨	١.٦٦٩.٠٧٦.٤٦٣	مدرجة في السوق *
١٧.٥٦.٠٠٠.٠٠٠	١٧.٥٦.٠٠٠.٠٠٠	غير مدرجة في السوق
		شهادات استثمار:
٤٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٤٥.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	شهادات استثمار قناة السويس
		وثائق صناديق الاستثمار:
٢٠.٨٥٢.٢٤٠	٢٠.٨٥٢.٢٤٠	وثائق صناديق الاستثمار المنشأة طبقاً للنسب المقررة
٨٦٧.٩٦٤.٨٦٨	١.٧٥٢.٤٨٨.٧٠٣	إجمالي استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (٢)
٥٠.٢٤.٨٩٤.٤٣٣	٥.٦٠٨.١٥٥.٨١١	إجمالي استثمارات مالية (٢+١)
٤.٤٦٠.٦٥٠.٩١١	٥.٠٤٣.٨٣٥.٤٨٤	أرصدة متداولة
٥٦٤.٢٤٣.٥٢٢	٥٦٤.٣٢٠.٣٢٦	أرصدة غير متداولة
٥٠.٢٤.٨٩٤.٤٣٣	٥.٦٠٨.١٥٥.٨١١	الإجمالي
٤.٤٢٢.١٢٦.٩٠٥	٥.٠٢٢.٨٠٨.٣٢٠	أدوات دين ذات عائد ثابت
٤٣.١٠٣.٣٨٨	٢٥.٨٦٢.٠٠٩	أدوات دين ذات عائد متغير
٤.٤٦٥.٢٣٠.٢٩٣	٥.٠٤٨.٦٧٠.٣٢٨	الإجمالي

- تاريخ ٢٠١٦/٥/٥ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ ٧٠١,٣٢١,٦٢٤ جم من بند استثمارات مالية متاحة للبيع الى بند استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

* - بتاريخ ٢٠١٦/٧/٣ تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت القيمة العادلة في ذلك التاريخ ٨٨٣,٥٤٣,١١٩ جم من بند إستثمارات مالية متاحة للبيع الى بند إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

- والجدول التالي يوضح القيمة الدفترية والقيمة العادلة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ للسندات الحكومية التي تم إعادة تبويبها :

(القيمة بالجنيه المصري)

القيمة العادية	القيمة الدفترية	
١,٥٦٧,٣٣٢,٤٢٣	١,٥٨٦,٠٧٦,٦٩١	سندات حكومية

- تبلغ خسائر القيمة العادلة التي كان سيُعترف بها في حقوق الملكية لو لم يكن قد تم إعادة تبويب السندات الحكومية مبلغ ١٨,١١٧,٨٨٣ جم .

(القيمة بالجنيه المصري)

الإجمالي	البيان	
	استثمارات مالية متاحة للبيع	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
٥,٥٥٨,٠٨١,٨٧٨	٥,٣٩٣,٧١٥,١١٩	١٦٤,٣٦٦,٧٥٩
١,٤٥١,٥٩٩,٤٥٤	٧٥٠,١٣٧,٩٠٦	٧٠١,٤٦١,٥٤٨
(١,٩٩٥,٤١١,٧٩٢)	(١,٩٩٥,٠٤٨,٥٥٣)	(٣٦٣,٣٤٠)
١٣,٠٢٨,٦٩٢	١٣,٠٢٨,٦٩٢	٠
٢,٤٩٩,٨٠٠	٠	٢,٤٩٩,٨٠٠
(٣,٩٥٧,١٦٩)	(٣,٩٥٧,١٦٩)	٠
(٩٤٦,٤٣٠)	(٩٤٦,٤٣٠)	٠
٥,٠٢٤,٨٩٤,٤٣٣	٤,١٥٦,٩٢٩,٥٦٥	٨٦٧,٩٦٤,٨٦٨
٥,٠٢٤,٨٩٤,٤٣٣	٤,١٥٦,٩٢٩,٥٦٥	٨٦٧,٩٦٤,٨٦٨
١,٧١٠,٤٣١,٣٥٦	٨١٩,٤٠٨,٨٥٧	٨٩١,٠٢٢,٥٠٠
(١,١٠٠,٤٨١,١٦٧)	(١,١٠٠,٣٥٧,٧٠٨)	(١٢٣,٤٥٩)
(١١,٨٤٤,٦٣١)	(١١,٨٤٤,٦٣١)	٠
(١٤,٨٤٤,١٨٠)	(٨,٤٦٨,٩٧٥)	(٦,٣٧٥,٢٠٥)
٥,٦٠٨,١٥٥,٨١١	٣,٨٥٥,٦٦٧,١٠٧	١,٧٥٢,٤٨٨,٧٠٣

أرباح (خسائر) استثمارات مالية:

٣٠ سبتمبر ٢٠١٥	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١,٤١٢,٤١٨	٤٩٨,٢٣٩	أرباح بيع استثمارات مالية متاحة للبيع
٠	(١٤٢,٨٧٧)	(خسائر) اضمحلال ادوات حقوق ملكية متاحة للبيع
٣٤٦,٧٧٤	٧٥٦,٦١٧	أرباح بيع اذون خزانة
٣٤,٣٢٧	٧,٠٩٢	أرباح بيع سندات حكومية
١,٧٩٣,٥١٩	١,١١٩,٠٧١	الاجمالي

١٩. استثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة:

٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٦,٨٧٥,٠٠٠	٦,٨٧٥,٠٠٠	شركة فيلة للفنادق العائمة
٦,٨٧٥,٠٠٠	٦,٨٧٥,٠٠٠	الاجمالي

- شركة فيلة للفنادق العائمة هي إحدى الشركات الشقيقة لشركة ايجيبت كابيتال القابضة ، ولا يتم تجميعها نظراً لعدم وجود سيطرة للبنك عليها بأى صورة من الصور التي تتطلبها أسس تجميع القوائم المالية.
- لا يتم تجميع الشركة المتحدة للصناعات الفنية والهندسية (بوتك) نظراً لعدم إنطباق شروط التجميع على الشركة.

٢٠. أصول غير ملموسة :

٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٢,٤١١,٩٣٧	٣٤,٥٠١,٧٣٨	القيمة الدفترية في اول السنة المالية
١,٩٣٥,٤٤٩	٥٠٦,٨٦٦	الإضافات
٣٤,٣٤٧,٣٨٦	٣٥,٠٠٨,٦٠٤	صافي القيمة الدفترية اخر الفترة المالية
٣٠,٨٢٣,٢٨٦	٣٢,٠٤١,٣٥٣	مجمع الاستهلاك اول السنة
١,١٠٩,٤٧٤	٤٨٠,٨٩٥	استهلاك الفترة
٣١,٩٣٢,٧٦٠	٣٢,٥٢٢,٢٤٨	مجمع الاستهلاك في اخر الفترة المالية
٢,٤١٤,٦٢٦	٢,٤٨٦,٣٥٦	صافي القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة في اخر الفترة المالية

٢١. أصول أخرى :

٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٩٠٠٠٩٧،٤٠٣	٢٣٢،٧١٧،٥٨٠	عوائد مستحقة
٣١،٤١٥،٠٣٦	٣٢،٨٢٦،٥١٤	مصرفات مقدمة
٢٢٢،٣٦٣،٥٧٣	٢٣٩،٩٢٠،١٢٥	بفوعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
٥٨،٤٠٠،٤٠٢	٦٩،٦٠٠،٤٠٢	أصول آلت ملكيتها للبنك (بالصافي) *
١،٩٣٠،٣٥٩	١،٩٦٦،١٩٨	تأمينات وعهد
١٢،٣٦٠،٩٥٦	١١،٣٠٥،٢٤٣	أصول تحت التسوية
١٦،٤٨٩،٦٥٨	١٩،٢٦٢،٦١٧	أصول تحت التسوية - ضرائب
٢٥،٠٠١	٥٨،٥٤٥	عمولات تحت التحصيل
٩،٦٧٩،٩٩٦	٩،٥٤٤،٥٣٤	استهلاك سندات
١١،٥٣٦،٧٨٥	١١،٥٤١،٣٥٠	علاء التخصيم
٥٥٤،٢٩٩،١٦٧	٦٢٨،٧٤٣،١٠٧	الاجمالي

ويتمثل بند عوائد مستحقة فيما يلي :

٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٥١،٩٦١،٨٣٣	٦٨،٩٥٦،٧٩١	عوائد مستحقة عن قروض متوسطة الأجل
٤،٥٢٤،٩٩٨	٤،١٧٣،٨٣٩	عوائد مستحقة عن أرصدة لدى البنوك
١٣٣،٦١٠،٥٧٢	١٥٩،٥٨٦،٩٥٠	عوائد مستحقة عن استثمارات مالية
١٩٠،٠٩٧،٤٠٣	٢٣٢،٧١٧،٥٨٠	الاجمالي

* تثبت الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التي آلت بها للبنك التي تتمثل في قيمة الديون التي قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال في قيمة تلك الأصول في تاريخ لاحق للأيلونة عندئذ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافي قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالي لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند "إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى". وإذا ما انخفضت خسارة الإضمحلال في أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة للأصل تتجاوز القيمة التي كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه ، على أن يراعى التخلص

من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون. وإذا لم يتم التصرف في هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ % من قيمة هذه الأصول سنوياً، وتُدرج صافى إيرادات ومصروفات الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة احتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

٢٢. أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك) :

إجمالي جنيه	أخرى جنيه	أثاث جنيه	أجهزة ومعدات جنيه	تجهيزات وتركيبات جنيه	وسائل نقل جنيه	نظم آلية متكاملة جنيه	مباني جنيه	أراضي جنيه	
٧.٤٠٣.٧٠٧.٧٤٠	٣٤.٣٣٨.٦٦٤	٢.٠٧١.٠٩٨٤	٣٣.٢٦٦.٩١٥	١٤٤.٨٠٣.٦٨٧	٨.٥١٦.٧٩١	٥٥.٩٦٧.٣٥٠	٢٨.٠١٨٤.٥٥٤	١٢٦.٥١٨.٧٩٤	التكلفة في أول السنة المالية (٣)
٢.٦٨٣.٤٩٦	٣٥١.٣٨٥	٤٨.٠٢٤	٣١٩.٦٢٣	١.٦٦٩.٠٩٨	.	٢٩٥.٣٦٦	.	.	الإضافات خلال الفترة المالية
(١٥٤.٣٥٢)	(١٥٤.٣٥٢)	.	.	الإستبعادات خلال الفترة
٧.٦.٨٣٦.٨٨٤	٣٤.٦٩٠.٠٤٩	٢.٠٧٥٩.٠٠٨	٣٣.٥٨٦.٥٣٨	١٤٦.٤٧٢.٧٨٥	٨.٥١٦.٧٩١	٥٦.١٠٨.٣٦٤	٢٨.٠١٨٤.٥٥٤	١٢٦.٥١٨.٧٩٤	التكلفة في آخر الفترة المالية (١)
٢٩٨.١٣١.٣٧٥	٢١.٨٩٣.١٩١	١٦.٣٢٤.٠٤٢	٢٨.١٣٩.٩٧٦	١.٩.٨٠٠.٤٩٤	٧.٦١.٠٦٢١	٤٧.١١.٠٢٤٩	٦٧.٢٥٢.٨٠٢	.	مجمع الإهلاك في أول السنة المالية (٤)
٧.٤٨٤.٥٤١	٤٠.٣٣٤	٢٤٩.٢٦٩	٣٥.٠١٣٣	٣.٤.٢.٩٥٢	٥٦.٢١٣	١.٣٤٩.٨٣١	١.٦٧٢.٨٠٨	.	إهلاك الفترة المالية
(١٠٨.٥٩٤)	(١)	(١٠٨.٥٩٣)	(١)	.	مجمع إهلاك الإستبعادات
٣.٥.٥.٧.٣٢٢	٢٢.٢٩٦.٥٢٥	١٦.٥٧٣.٣١١	٢٨.٤٩٠.٠١.٩	١١٣.٢.٣.٤٤٦	٧.٦٦٦.٨٣٤	٤٨.٣٥١.٤٨٧	٦٨.٩٢٥.٦.٩	.	مجمع الإهلاك في آخر الفترة المالية (٢)
٤.١.٣٢٩.٥٦٣	١٢.٣٩٣.٥٢٤	٤.١٨٥.٦٩٦	٥.٠٩٦.٤٢٩	٣٣.٢٦٩.٣٤٠	٨٤٩.٩٥٧	٧.٧٥٦.٨٧٧	٢١١.٢٥٨.٩٤٥	١٢٦.٥١٨.٧٩٤	صافي الأصول في آخر الفترة المالية (٢-١)
٤.٦.١٧٦.٣٦٦	١٢.٤٤٥.٤٧٣	٤.٣٨٦.٩٤٢	٥.١٢٦.٩٣٩	٣٥.٠٠٣.١٩٤	٩.٦.١٧.٠	٨.٨٥٧.١٠١	٢١٢.٩٣١.٧٥٢	١٢٦.٥١٨.٧٩٤	صافي الأصول في أول السنة المالية (٤-٣)

٢٣. استثمارات عقارية :

تتمثل الاستثمارات العقارية في :

٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٠٧.٧٨٨.١٥٦	٣٠٧.٧٩٠.١٥٦	القيمة الدفترية في اول السنة المالية
٢.٠٠٠	٠	الإضافات
٣٠٧.٧٩٠.١٥٦	٣٠٧.٧٩٠.١٥٦	القيمة الدفترية اخر الفترة المالية
٢.٠٨٥.٨٩٨	٢.٤٦٣.١٠٦	مجمع الاهلاك اول السنة المالية
٣٧٧.٢٠٨	٩٤.٨١٧	اهلاك الفترة المالية
٢.٤٦٣.١٠٦	٢.٥٥٧.٩٢٣	مجمع الاهلاك في اخر الفترة المالية
٣٠٥.٣٢٧.١٥٠	٣٠٥.٢٣٢.٢٣٣	صافي الاستثمارات العقارية في اخر الفترة المالية

٢٤. أصول ضريبية مؤجلة :

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي عن السنة المالية الحالية. لايعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة، يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية على الأصول مقابل الضريبة الحالية على الالتزامات وأيضاً عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية. وفيما يلي أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣.٤٢١.١٣٢	٣.٤٢١.١٣٢	ضرائب مؤجلة - مخصص التزامات عرضية
٧٩٢.٥١١	٧٩٢.٥١١	ضرائب مؤجلة - مخصصات أخرى
٧.٨٩٩.٢٧١	٧.٨٩٩.٢٧١	الاثر الضريبي للفرق بين الاهلاك المحاسبي والاهلاك الضريبي
١٢.١١٢.٩١٥	١٢.١١٢.٩١٥	الإجمالي

٢٥. أرصدة مستحقة للبنوك :

٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٨٥,٠٨٥	٤٥,٦٨٨,٧٥٧	حسابات جارية
١,٣٠٤,٣٧٣,٢٩٩	١,٩٣٠,٦٢٥,٢٤٠	ودائع
١,٣٠٤,٤٥٨,٣٨٤	١,٩٧٦,٣١٣,٩٩٧	
٥١٢,٢٧٧,٠٣٠	١,٥٤٥,١٢٢,٦١٠	بنوك محلية
٧٩٢,١٨١,٣٥٣	٤٣١,١٩١,٣٨٨	بنوك خارجية
١,٣٠٤,٤٥٨,٣٨٤	١,٩٧٦,٣١٣,٩٩٧	
٨٥,٠٨٥	٤٥,٦٨٨,٧٥٧	أرصدة بدون عائد
١,٣٠٤,٣٧٣,٢٩٩	١,٩٣٠,٦٢٥,٢٤٠	أرصدة ذات عائد ثابت
١,٣٠٤,٤٥٨,٣٨٤	١,٩٧٦,٣١٣,٩٩٧	
١,٣٠٤,٤٥٨,٣٨٤	١,٩٧٦,٣١٣,٩٩٧	أرصدة متداولة
١,٣٠٤,٤٥٨,٣٨٤	١,٩٧٦,٣١٣,٩٩٧	الاجمالي

٢٦. ودائع العملاء :

٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٦,٥٥٦,٢٤٩,٠٥١	٦,٦٦١,٨٥٩,٦٤٢	ودائع تحت الطلب
١٠,٥٥٠,٧٥١,٢٠١	٨,٤١٢,٧٥٣,٤٩٤	ودائع لأجل وبيخطر
٣,٧٦٠,٩٥٢,٤٢٢	٣,٨٩٢,٦٣٧,٢٥٨	ودائع التوفير وشهادات الادخار
٣٦٠,٢٢٣,٣٩٢	٤٤٤,٢٩٥,٩٠٦	ودائع أخرى
٢١,٢٢٨,١٧٦,٠٦٧	١٩,٤١١,٥٤٦,٣٠٠	الاجمالي

٢٧. أدوات دين مصدرة :

قامت الشركة المصرية لضمان الصادرات بإصدار سندات بمبلغ خمسون مليون جنيه واكتتبت بنك الإستثمار القومي في هذه السندات بالكامل عند التأسيس بعائد سنوى مقداره ٥% وتستهلك هذه السندات عند نهاية الشركة بعد الوفاء بالتزاماتها.

٢٨. قروض أخرى:

٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	معدل العائد (%)	تاريخ الاستحقاق	
جنيه مصري	جنيه مصري			
١٣١.٧٠٠.٠٠٠	٠	%٠.٠٠	٠	قرض بنك الشركة العربية المصرفية
٢١٩.٥٠٠.٠٠٠	٢١٩.٤٩٩.٩٨٢	%٢.١٤	٢٠ سبتمبر ٢٠١٧	برنامج تمويل التجارة العربية
١٦٦.٨٢٥.٠٠٠	١٦٦.٨٢٥.٠٠٠	%٤.٣٢	١٠ نوفمبر ٢٠١٧	قرض البنك التجاري الدولي
٦.٠٥٠.١٤٠	٠	%١.٠٥	١٥ سبتمبر ٢٠١٦	قرض بنك الاستثمار الاوروبي - ٢ دولار
١٢.٧٢٨.٨٣٢	٠	%٠.١٤	١٥ سبتمبر ٢٠١٦	قرض بنك الاستثمار الاوروبي - ٢ يورو
٣.٩٧٠.٠٠٠	٣.٣٨٨.٥٠٠	%٠.٧٥	١٣ فبراير ٢٠٢٠	قطاع دعم البيئة - المنحة الدنماركية
١.٥٥٠.٠٠٠	٣.١٣١.٨٤١	%٤.٥٠	١ أبريل ٢٠٣٦	قرض مبادرة البنك المركزي المصري للتمويل العقارى
٠	٢٦٣.٤٠٠.٠٠٠	%٢.٩٤	٢١ فبراير ٢٠١٧	قرض البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير
٨٧.٦٣٢.٣٤٦	٨٧.٦٣٢.٣٤٦	%٢.٨٧	٢٧ ديسمبر ٢٠١٦	بنك البوياتف
٦٢٩.٩٥٦.٣١٨	٧٤٣.٨٧٧.٦٦٩			الاجمالي
٤٥٧.٦١١.٣١٨	٥٧٠.٥٣٢.٣٢٨			أرصدة متداولة
١٧٢.٣٤٥.٠٠٠	١٧٣.٣٤٥.٣٤١			أرصدة غير متداولة
٦٢٩.٩٥٦.٣١٨	٧٤٣.٨٧٧.٦٦٩			الاجمالي

٢٩. التزامات أخرى:

٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٣٤.٥٥٥.٩١١	١٣٤.٤٧٤.٠٧١	عوائد مستحقة
٦.٨٣١.٥٥٤	٢.٢٠٤.٧٣٠	إيرادات مقدمة
٦٧.٩٥٥.٩٢٣	٧٣.٥٠٤.٠٣٤	مصروفات مستحقة
٢٤.٠١٦.٩٤٥	٢٩.٢٦٣.٠٨٧	ضرائب وتأمينات مستحقة
٣٠٩.٤٠٣.٥٩٩	٣٩٧.٩٥٧.٢٦٧	خصوم تحت التسوية
٢.٤٥١.٣٨٥	٣٥.٠٠٠.٠٠٠	دائنو توزيعات
٤٥.٥١٠.٣٣٤	٤٥.٥١٠.٣٣٤	بروتوكول الحكومة
٥٩٠.٧٢٥.٦٥٠	٧١٧.٩١٣.٥٢٢	الاجمالي

٣٠. مخصصات أخرى :

الرصيد في أول السنة المالية	المكون خلال الفترة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	إعادة التقييم بين المخصصات	ردع مخصص انتفى الغرض منه	محول من / إلى مصادر أخرى	المستخدم من المخصص	الرصيد في آخر الفترة المالية	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦
٤١,٩٦٦,٠٤٥	١٢,٠٠٩,٣٦٣	٠	٠	٠	٠	(١٣٤,٨٠٠)	٥٣,٨٤٠,٦٠٨	مخصص مطالبات محتملة
١٠,٤٧٣,٥٥١	٠	٤,٦١١	٠	٠	٠	٠	١٠,٤٧٨,١٦٢	مخصص التزامات عرضية
٢٧,٩٢٠,٤١٤	٠	٩٣٤	٠	٠	٠	(٢٠٩,٩٠٥)	٢٧,٧١١,٤٤٣	المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات
٨٠,٣٦٠,٠١٠	١٢,٠٠٩,٣٦٣	٥,٥٤٥	٠	٠	٠	(٣٤٤,٧٠٥)	٩٢,٠٣٠,٢١٣	الإجمالي

الرصيد في أول السنة	المكون خلال السنة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	إعادة التقييم بين المخصصات	ردع مخصص انتفى الغرض منه	محول من / إلى مصادر أخرى	المستخدم من المخصص	الرصيد في آخر السنة المالية	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠١٦
٥٦,٧٤٥,٦٦٣	١٩,٧١٨,٩٤٧	٦,٢٩٢	٠	٠	٠	(٣٤٥,٠٤٨,٥٧)	٤١,٩٦٦,٠٤٥	مخصص مطالبات محتملة
١٠,١٤٣,٢٢٦	٠	٥٢٧,٩٧٥	(١٩٧,٦٥٠)	٠	٠	٠	١٠,٤٧٣,٥٥١	مخصص التزامات عرضية
٢٧,٧٩٩,١٦٥	٥,٠١٠,٨٣٧	٠	٠	٠	٠	(٤,٨٨٩,٥٨٨)	٢٧,٩٢٠,٤١٤	المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات
٩٤,٦٨٨,٠٥٤	٢٤,٧٢٩,٧٨٤	٥٣٤,٢٦٧	(١٩٧,٦٥٠)	٠	٠	(٣٩٠,٣٩٤,٤٤٥)	٨٠,٣٦٠,٠١٠	الإجمالي

٣١. التزامات ضريبية مؤجلة :

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي عن الفترة المالية الحالية. لا يُعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المؤجلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المؤجلة. يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية على الأصول مقابل الضريبة الحالية على الالتزامات وأيضاً عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية. وفيما يلي أرصدة الالتزامات الضريبية المؤجلة :

٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٥,٢٨١,٠٧٤	٦,٧٥٢,٩٩١	الاثر الضريبي للفرق بين الاهلاك المحاسبي والاهلاك الضريبي
٢٥,٨٥٦,٤٤٨	٢٥,٨٥٦,٤٤٨	ضرائب مؤجلة - فروق لقيمة تعادلة فنانجة عن تقييم الإستثمارات لمقابلة لمتاحة لتبيع بعلنة الأجنبية
٣١,١٣٧,٥٢٣	٣٢,٦٠٩,٤٤٠	الإجمالي

٣٢. التزامات مزايا التقاعد :

٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
		التزامات مدرجة بالميزانية عن :
٧,١٢٧,٣٨٣	٧,١٢٧,٣٨٣	المزايا العلاجية بعد التقاعد
		المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل :
٧,٩٦٨,٧٨٨	٢٥٩,٨٢٥	المزايا العلاجية بعد التقاعد

٣٣. رأس المال والاحتياطيات :

(أ) رأس المال :

- بلغ رأس المال المرخص به ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري ، كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ١,٤٤٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ موزع على ١٤٤,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي ، القيمة الاسمية لكل سهم ١٠ جنيهات .
- بلغ عدد الأسهم التي تمتلكها الشركات التابعة في رأس مال البنك (أسهم خزينة) عدد ٤٢٥١٦١ سهم في نهاية الفترة المالية ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ مقابل عدد ٨٢١٥٩٥ سهم في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ .

(ب) الاحتياطيات :

- وفقاً للنظام الأساسي للبنك يتم اقتطاع ١٠% من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني، ويجوز إيقاف الاحتياطي القانوني عندما يبلغ رصيده ما يعادل ٥٠% من رأس المال المصدر. وتتمثل الاحتياطيات في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ فيما يلي:

٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٠٦,٣٤٠,١٩٣	١٠٦,٣٤٠,١٩٣	احتياطي المخاطر البنكية العام
١٤,٨٩٧,٩٧٩	١٤,٨٩٧,٩٧٩	احتياطي المخاطر البنكية - أصول ألت ملكيتها للبنك
٨٤,٨٠٩,٤٠١	٨٧,٤٣٥,١٧٥	احتياطي قانوني
١٦,٥٣١,٧٥٤	١٨,٦٤٨,٢٥٤	احتياطي عام
١٠٩,٥٦٣,١٠٠	٩٤,٢٢٦,٧٩٢	احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية متاحة للبيع
(٢٥,٨٥٦,٤٤٨)	(٢٥,٨٥٦,٤٤٨)	الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالعملة الأجنبية
٣٥,١١٨,٩٤٠	٣٥,١١٨,٩٤٠	احتياطي خاص
٤,٢٩١,٩٨٥	٤,٢٩١,٩٨٥	احتياطي رأسمالي
٣٤٥,٦٩٦,٩٠٤	٣٣٥,١٠٢,٨٧٠	الاجمالي

٣٤. النقدية وما في حكمها:

- لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية المجمعة، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

٣٠ سبتمبر ٢٠١٥	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٨٦,٠٧٤,٤٩٩	١١٧,٤٩٢,٩١٠	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
١,٨٦٣,٠٥٦,٣٧٤	٣,٩٢٧,٤٠٤,٣٠٦	أرصدة لدى البنوك
٩٦,٣٧٩,٨٦٤	٢٠٨,٥٧٢,١٩٣	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
٢٠,٤٥٠,٥١٠,٧٣٧	٤,٢٥٣,٤٦٩,٤٠٨	الاجمالي

٣٥. التزامات عرضية وارتباطات:

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا المرفوعة ضد البنك في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ ولم يتم تكوين مخصص لتلك القضايا حيث انه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها.

(ب) ارتباطات رأسمالية:

بلغت قيمة الارتباطات المتعلقة بالاستثمارات المالية ولم يطلب سدادها حتى تاريخ المركز المالي مبلغ ١٢٩,٥٦٩ ألف جنيه مصري وذلك طبقا لما يلي:

القيمة بالآلاف جنيه

المتبقى ولم يطلب بعد	المبلغ المسدد	قيمة المساهمة	
٧٩,٥٧٤	٢٧٠,٦٤٧	٣٥٠,٢٢١	استثمارات مالية متاحة للبيع
٤٩,٩٩٥	٢٤٩,٩٧٥	٢٩٩,٩٧٠	استثمارات مالية في شركات تابعة
١٢٩,٥٦٩	٥٢٠,٦٢٢	٦٥٠,١٩١	

(ج) ارتباطات عن قروض و ضمانات وتسهيلات:

٣٠ يونيو ٢٠١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٧٩٩,١٥٤,٥٣٣	٧٦٤,٣٣١,٣٥٣	خطابات ضمان
٢٢٠,٥٥٧,٣٩٤	٢٥٢,٧٤١,٣٧٦	الاعتمادات المستندية (استيراد)
٩٧,٣٩٤,٩٢٠	١٢٦,٥٠٠,٤٣٠	الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)
١٨٤,٤٤٤,٥٤٣	٦٨,٣٥٧,٦٨٢	اوراق مقبولة الدفع
(٦,٧١١,٨٧٥)	(١٩٤,٠٣٨)	عقود الصرف الآجلة
١,٢٩٤,٨٣٩,٥١٥	١,٢١١,٧٣٦,٨٠٣	إجمالي

٣٦. الأحداث الهامة التالية لتاريخ المركز المالي:

قرر البنك المركزي المصري في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٦ تحرير سعر الصرف لل عملات الأجنبية لإعطاء مرونة للبنوك العاملة في مصر لتسعير شراء وبيع النقد الأجنبي داخل القنوات الشرعية ، وقد تراوحت أسعار الصرف لل عملات الأجنبية خلال الفترة اللاحقة كما يلي:

أهم العملات	بيع	شراء
دولار أمريكي	١٦	١٥
يورو	١٧,٨٠	١٦,٥٩

وعليه فقد تختلف قيم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في الفترة اللاحقة جوهريا عن القيمة المثبتة في القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ ، وأيضا تأثر قائمة الدخل في الفترات المالية اللاحقة بنتائج تقييم مراكز العملات القائمة في تاريخ المركز المالي للفترات اللاحقة.

وتزامنا مع تحرير سعر الصرف قام البنك المركزي المصري برفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٤,٧٥% و ١٥,٧٥% على التوالي ، مما قد يؤثر على سياسات البنك في تسعير المنتجات المصرفية الحالية والمستقبلية.

٣٧. الموقف الضريبي:

بالنسبة للموقف الضريبي للبنك:

- يخضع البنك لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته لذا فإنه يتمتع بإعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات تبدأ من الفترة التالية لتاريخ بدء النشاط ، وقد بدأ البنك نشاطه في ٣ فبراير ١٩٨٥ وبذلك يخضع البنك لضريبة شركات الأموال ابتداء من الفترة المالية ١٩٩٠/١٩٩١.
- هذا وقد بدأ فرع البنك بالعاشر من رمضان مزاولته نشاطه خلال عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ وحصل على موافقة مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بإعفائه لمدة عشر سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٠.
- وقد بدأ فرع البنك بالسادس من أكتوبر مزاولته نشاطه خلال عام ١٩٩٧، وحصل على موافقة ضرائب الشركات المساهمة أول القاهرة بإعفائه لمدة عشر سنوات تبدأ من أول يوليو ١٩٩٧ وتنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧.
- قام البنك بالتوقيع مع مصلحة الضرائب (مركز كبار الممولين) على التسوية النهائية بكل المنازعات الضريبية عن ضريبة شركات الأموال والقيم المنقولة حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠ ، وقام البنك بالسداد وتم الحصول على المخالصة النهائية. وتم فحص السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وأسفر الفحص عن ضريبة شركات أموال لا شيء وتم إحالة بعض الأوعية الأخرى إلى اللجنة الداخلية وتم حسمها وسداد كافة المستحقات، كما تم فحص السنوات من ٢٠٠٧/٢٠٠٨ الي ٢٠١٠/٢٠١١ وتم طلب تحويل الملف الي اللجنة الداخلية وتم حسم بعض البنود وتحويل بعض البنود الأخرى إلى اللجنة الداخلية المتخصصة ، هذا ويقوم البنك بتقديم الاقرارات الضريبية السنوية بصورة منتظمة وسداد أي ضرائب مستحقة من واقع هذه الاقرارات.
- صدر قرار لجنة فض المنازعات الضريبية بأحقية البنك بعدم خضوع ضريبة شركات الأموال على علاوة الإصدار لأسهم رأس المال للبنك عن عام ١٩٩٧ .
- فيما يتعلق بضريبة الدمغة فقد تم فحص معظم فروع البنك حتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وجرى فحص باقي الفروع، وتم سداد الالتزامات الضريبية بناءً على المطالبات الواردة ، ويلتزم البنك بسداد الضريبة وفقا للمواعيد القانونية.

- أما بالنسبة لضريبة كسب العمل فقد تم السداد والتسوية مع مصلحة الضرائب لجميع الالتزامات الضريبية حتى عام ٢٠٠٠ ، وقامت الأمورية بالفحص عن الفترة من ٢٠٠١/١/١ حتى ٢٠٠٤/١٢/٣١ ، وقد صدر قرار لجنة الطعن الخاص بهذه الفترة وأسفر عن حسم نقاط الخلاف الرئيسية لصالح البنك. وتم فحص ضريبة كسب العمل لعام ٢٠٠٥ وقام البنك بالاعتراض على ما جاء بها وجرى اتخاذ الإجراءات للتحويل للجنة الداخلية ، ويقوم البنك بخضم وتوريد الضريبة شهريا في المواعيد القانونية طبقا لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

الموقف الضريبي لشركة ضمان الصادرات:

- تم الفحص وسداد ضرائب كسب العمل عن سنوات ٢٠١٠ - ٢٠١١ طبقاً للمطالبة الواردة من الأمورية.
- تم الفحص والسداد عن ضرائب الدمغة حتى عام ٢٠٠٦.
- تم الفحص والسداد عن ضرائب أرباح تجارية حتى عام ٢٠١١.
- تم الفحص والربط للضرائب العقارية حتى ٢٠١٣/٦/٣٠.
- قامت الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ميزانية ٢٠١٤/٢٠١٥ وتم سداد الضريبة المستحقة عليه.
- بخصوص السنوات من ١٩٩٤/١٩٩٥ حتى ١٩٩٨/١٩٩٩ فقد صدر حكم في الإستئناف لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٥ وصدر ربط من مصلحة الضرائب بناءً على حكم الإستئناف وتم سداد الضرائب المستحقة على الشركة.

- الموقف الضريبي لشركة ايجبت كابيتال القابضة:

- الشركة خاضعة لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية والشركة ملتزمة بتقديم أقرارها الضريبي في المواعيد المحددة قانوناً وكان اخرها عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ ، وجرى الفحص عن السنوات من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤ .
- جرى فحص ضرائب كسب العمل عن السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤ .
- تم الفحص والسداد عن ضرائب الدمغة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٥ .
- تقوم باقي الشركات التي تم تجميعها بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية طبقا لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

٣٨. صناديق الاستثمار :

(أ) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات - الأول - الخبير :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة اتش سي للأوراق المالية والاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس مليون وثيقة قيمتها مائة مليون جنيه خُصص للبنك ٥٠.٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية سبتمبر ٢٠١٦ عدد ٣٤٥,٤٣١ وثيقة كما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٧٩١٩١ وثيقة تمثل نسبة ٢٢,٩% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ٧٢,٨٠ جنيه وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك المصري لتنمية الصادرات على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي عمولات البنك مبلغ ٢٨,٨ الف جنيه حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٦ أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل .

(ب) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات - الثاني - النقدي :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة رسمية مصر لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٢٨٦٧٤٦٦ وثيقة قيمتها ٢٨٦,٧٤٦,٦٠٠ جنيه خُصص للبنك ١٤٣٤٠٠ وثيقة منها (قيمتها عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق ذات عائد يومي تراكمي ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية سبتمبر ٢٠١٦ عدد ١,٧٨٧,٠٧٦ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك عدد ٧٤,٦٩٥ وثيقة وهي تمثل نسبة ٤,١٨ % من إجمالي عدد وثائق الصندوق وذلك وفقاً للتعديل الوارد بقرار السيد وزير الاستثمار رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٧ على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢. وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية سبتمبر ٢٠١٦ مبلغ ٢٣٢,١٦٢٩ جنيه وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٤٠٨,٣ الف جنيه حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٦ أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل .

(ج) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات - الثالث - ادوات الدخل الثابت :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة برايم انفيستمنس للاستثمارات المالية، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٦١٢٥٠١ وثيقة قيمتها ٦١٢٥٠,١٠٠ جنيه خُصص للبنك ٥٠,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة في نهاية سبتمبر ٢٠١٦ عدد ٩٨,٦٨٩ وثيقة وتبلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٥٠,٠٠٠ وثيقة. وهي تمثل نسبة ٥٠,٦٦ % من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية سبتمبر ٢٠١٦ مبلغ ١٤٨,٩٠٢١ جنيه وبلغ إجمالي قيمة العمولات ١٦,٥ الف جنيه حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٦ أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل .